صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة

الملف التشخيصي للنظام البيئي

منطقة التنوع الحيوي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط

ملخص تقني مطوّل

تموز (يوليو) ٢٠١٧

جدول المحتويات:

١- مقدمة ٤
١-١ صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة ٤
١-٢ المنطقة الساخنة للتنوع الحيوي في حوض البحر الأبيض المتوسط ٤
١-٣ تحديث الملف التشخيصي البيئي ٥
٢- خلفية الموضوع ٥
٣- المرحلة الأولى من استثمار الصندوق: نظرة عامة والدروس المستفادة ٦
٣-١ الدروس المستفادة على مستوى الملف التشخيصي ٧
٣-٢ الدروس المستفادة بشأن المسائل الموضوعية ١٠
٣-٣ الدروس المستفادة عن فترة الاستثمار ١١
٤- الأهمية الحيوية والبيئية لمنطقة حوض البحر المتوسط الساخنة ١١
٤-١ التنوع والتوطن ١١
٤-٢ خدمات النظم البيئية في المنطقة الساخنة ١٢
٥- مخرجات المحافظة على البيئة التي تم تحديدها من أجل المنطقة الساخنة ١٣
٥-١ مقدمة ١٣
٥-٢ مخرجات الأنواع ١٣
٥-٣ مخرجات المواقع ١٤
٥-٤ مخرجات الممرات ١٧
٦- السياق الاجتماعي الاقتصادي للمنطقة الساخنة ١٨
٦-١ السياق ١٨
٦-٢ المنحى السكاني والاجتماعي ١٩
٦-٣ المنحى الاقتصادي ١٩
٧- سياق السياسة البيئية في المنطقة الساخنة ٢٠
٧-١ الحوكمة ٢٠
٧-٢ التشريعات الوطنية ٢٠
٨– سياق المجتمع المدني ٢١
٨-١ نظرة عامة ٢١
٨-٢ احتياج القدرات ٢٢
٨-٣ أدوار المجتمع المدني ٢٣
٩- تهديدات التنوع الحيوي في المنطقة الساخنة ٢٣
١٠- تغير المناخ ٢٥
١٠-١ تغير المناخ المستقبلي المتوقع ٢٥
١٠-٢ الآثار المتوقعة على التنوع الحيوي ٢٥

١٠-٣ الإجراءات التي يتخذها المجتمع المدني ٢٦
١١- تقييم الاستثمارات الحالية للمحافظة على البيئة ٢٦
١١-١ مقدمة ٢٦
١١-٢ المصادر الرئيسية لاستثمار المحافظة على البيئة في المنطقة الساخنة ٢٧
١١-٣ الاتجاهات والثغرات في الاستثمار في المنطقة الساخنة ٢٩
١٢- الحيز المناسب للاستثمار من الصندوق ٢٩
١٢-١ الدول المؤهلة ٢٩
١٢-٢ نظرية التغيير للصندوق في المنطقة الساخنة لحوض البحر الأبيض المتوسط ٣٠
١٢-٣ التركيز الاستراتيجي للبرنامج، ٢٠١٧-٢٠٢٢ ..... ٣١
١٣- استراتيجية استثمار الصندوق والتركيز البرامجي، ٢٠١٧-٢٠٢٢ ..... ٣٢
التوجه الاستراتيجي ١. دعم المجتمع المدني لإشراك أصحاب المصلحة في إظهار نُهُج متكاملة للحفاظ على التنوع الحيوي في المناطق الساحلية ٣٤
التوجه الاستراتيجي ٢. دعم الإدارة المستدامة لمساقط المياه من خلال نُهُج متكاملة لحفظ التنوع الحيوي المهدد للمياه العذبة ٣٨
التوجه الاستراتيجي ٣. تعزيز المحافظة على الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي اللازمة لحفظ التنوع الحيوي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الممرات ذات الأولوية وذات القيم المرتفعة من النواحي الثقافية والتنوع الحيوي ٤٢
التوجه الاستراتيجي ٤. تعزيز مشاركة المجتمع المدني في دعم الحفاظ على النباتات المعرضة للانقراض بشكل حرج أو ذات نطاق الانتشار المحدود للغاية ٤٥
التوجه الاستراتيجي ٥. تعزيز مجتمع الحفاظ الإقليمي من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعارف بين الجهات المستفيدة عبر المنطقة الساخنة ٤٦
التوجه الاستراتيجي ٦. توفير القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعال لاستثمار الصندوق من خلال فريق التنفيذ الإقليمي ٤٧
١٤- الاستدامة ٤٨

This document was produced with the financial and technical support of the Critical Ecosystem Partnership Fund, the Prince Albert II of Monaco Foundation and MAVA Fondation pour la Nature

١- مقدمة

١-١ صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة

إن صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة (CEPF) هو مبادرة تمويل تعاونية من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومنظمة الحفظ الدولية: كونزيرفيشين انترناشيونال (CI) والاتحاد الأوروبي (EU) ومرفق البيئة العالمي (GEF) وحكومة اليابان ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر (John D. and Catherine T. MacArthur Foundation) والبنك الدولي. ويتمثل هدفهم المشترك في الحفاظ على المناطق الساخنة للتنوع الحيوي، وهي المناطق الـ ٣٦ الأكثر أهمية والأكثر تهديداً على الصعيد العالمي للحفاظ على التنوع الحيوي الأرضي (Myers *et al.*2000). وتعرف المناطق الساخنة Hotspots بأنها مناطق يوجد فيها ما لا يقل عن ١٥٠٠ نوع من النباتات التي لا توجد في أي مكان آخر في العالم، والتي فقدت أكثر من ٧٠ في المائة من نطاق موئلها الأصلي (Mittermeier *et al.*2004).

يُقدم هذا الصندوق التمويل إلى الدول التي وقعت على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي، وتلك المؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمي، وتلك الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي. وتعتبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة منطقة غير اعتيادية لأن أكثر من نصف الدول التي تغطيها هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي أو ذات اقتصاد متطور مما يجعلها غير مؤهلة للحصول على دعم من الصندوق. إن الدول الـ ١٤ المؤهلة للحصول على دعم من الصندوق تقع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والبلقان. أما دول كوسوفو وفلسطين[١] (الضفة الغربية وقطاع غزة) فإنها أيضاً ضمن المنطقة الساخنة ولكنها لا تستوفي معايير الدعم من الصندوق. إنها مدرجة في فصول تحليل الوضع لتوصيف وتشخيص النظام البيئي والتي تصف برنامج أعمال شامل للحفاظ والذي يمكن أن يستخدمه ممولون آخرون لتوجيه استثماراتهم في إجراءات حفظ البيئة التي تقودها مجموعات المجتمع المدني. ومع ذلك، فهي مستبعدة من تعريف الصندوق للأمكنة المناسبة للتمويل منه ومن إعطاء الأولوية لمواقعها للحصول على الدعم من الصندوق.

١-٢ المنطقة الساخنة للتنوع الحيوي في حوض البحر الأبيض المتوسط

إن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة هي ثاني أكبر منطقة ساخنة في العالم بمساحة ٢٠٨٥٢٩٢ كم^2، وهي أكبر منطقة من المناطق الخمس ذات المناخ المتوسطي في العالم. وهي تمتد من الرأس الأخضر غرباً إلى الأردن وتركيا شرقاً، ومن إيطاليا في الشمال إلى تونس في الجنوب. كما تشمل أجزاء من إسبانيا وفرنسا ودول البلقان واليونان وتركيا ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فضلا عن حوالي ٥٠٠٠ جزيرة منتشرة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. إضافة لذلك وإلى الغرب من اليابسة الرئيسية للمنطقة

[١] لا يخل هذا التعيين بالمواقف الفردية للجهات المانحة في الصندوق بشأن قضية وضع الأراضي الفلسطينية.

الساخنة فإنها تشمل عدداً من الجزر الأطلسية: جزر الكناري، ماديرا، سلفاج (Selvagens)، وجزر الأزور والرأس الأخضر (الشكل ١-١).

١-٣ تحديث الملف التشخيصي البيئي

لقد أطلق الصندوق في العام ٢٠١٢، برنامج استثمار مدته خمس سنوات في المنطقة الساخنة، أسفر عن تقديم ١٠٨ منح إلى ٨٤ منظمة مختلفة في ١٢ دولة بقيمة إجمالية قدرها ١١ مليون دولار أمريكي. وقد وافق مجلس المانحين في الصندوق على تحديث الملف التشخيصي البيئي كأساس لبرنامج دعم آخر مدته خمس سنوات، من العام ٢٠١٧ إلى العام ٢٠٢٢. وقد أخذت عملية التحديث في الحسبان التغيرات السياسية المأساوية الكبيرة في المنطقة منذ اعداد الملف التشخيصي البيئي الأول في العام ٢٠١٠، والكم الكبير من المعلومات الجديدة المتاحة الآن عن التنوع الحيوي للمنطقة الساخنة، وذلك جزئيا نتيجة للأعمال التي قام الصندوق بتمويلها خلال المرحلة الأولى.

ويتمثل جوهر تشخيص النظام البيئي في تحديد "نتائج الحفظ" لـ ١٦ دولة. وتشير هذه المخرجات إلى مجموعة كاملة من أهداف المحافظة على البيئة في المنطقة الساخنة يتعين تحقيقها من أجل منع فقدان التنوع الحيوي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم تعريف الأهداف على ثلاثة مستويات، تمثل: (١) الأنواع المهددة عالميا داخل المنطقة؛ (٢) المواقع التي تدعم هذه الأنواع (أي المناطق الرئيسية للتنوع الحيوي"KBAs")؛ و(٣) الممرات اللازمة للحفاظ على العمليات البيئية والتطورية التي تعتمد عليها تلك المواقع. وتستند مكانة واستراتيجية التمويل التي يقدمها الصندوق على هذه النتائج، كما تحدد هذه المخرجات أولويات التمويل التي يقدمها الصندوق على مدى السنوات الخمس المقبلة في الدول المؤهلة الـ ١٤ من دول المنطقة الساخنة.

٢- خلفية الموضوع

لقد تم تحديث الملف التشخيصي البيئي من خلال تجمع يتألف من منظمة بيردلايف إنترناشونال، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، و تور دو فالات "مرصد المناطق الرطبة المتوسطية" (Tour du Valat)، الحماية الشاطئية (Conservatoire du Littoral)، و ثلاث منظمات من شركاء بيردلايف إنترناشونال في المنطقة المتوسطية وهم: بيردلايف إسبانيا-جمعية الطيور الاسبانية (SEO)، وبيردلايف سلوفينيا-جمعية مراقبة ودراسة طيور سلوفينيا (DOPPS)، وبيردلايف تونس-جمعية أحباء الطيور في تونس (AAO). وقد ساهم أكثر من ٥٠٠ شخص يمثلون الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة الساخنة لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال سلسلة من الاجتماعات وورشات العمل والمشاورات المباشرة الكترونياً. وقام بتمويل تحديث الملف التشخيصي البيئي كل من الصندوق ومؤسسة الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو، ومؤسسة مافا للطبيعة (MAVA).

الشكل ١-١: المنطقة الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط

٣- المرحلة الأولى من استثمار الصندوق: نظرة عامة والدروس المستفادة

لقد تم في العام ٢٠١٠ صياغة الملف التشخيصي البيئي التي وجهت المرحلة الأولى من استثمار الصندوق في المنطقة الساخنة من حوض المتوسط من خلال عملية تشاركية شاملة شارك فيها أكثر من ١٠٠ خبير من المجتمع المدني والمانحين وأصحاب المصلحة الحكوميين في جميع أنحاء المنطقة. وقد اقتصر استثمار الصندوق، بالرغم من طموحه ومنظوره الإقليمي، على ١٢ دولة مؤهلة، وهو أقل من العدد الأولي المتوخى في الملف التشخيصي البيئي بسبب الشؤون الأمنية وأسباب أخرى.

لقد تمت مراقبة الدروس المستفادة طوال فترة تنفيذ المرحلة الأولى من استثمار الصندوق التي استمرت من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧. ومن الممارسات الرئيسية التي اتبعت نذكر التقييم في منتصف المدة [٢] لذي أجري في عام ٢٠١٥، وشمل تقييمات وطنية في ١١ دولة مؤهلة، ودراسة استقصائية الكترونية (بالإنترنت) للحاصلين على المنح المقدمة من الصندوق والمتقدمين الذين لم يحصلوا على المنح، إضافة إلى حلقة عمل إقليمية حضرها أكثر من ٥٠ ممثلاً من الجهات التي حصلت على منح من الصندوق ومن المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والشركاء المانحين.

[2] http://www.cepf.net/SiteCollectionDocuments/mediterranean/MED-MTA-Nov3.pdf

٣-١ الدروس المستفادة على مستوى الملف التشخيصي

التركيز الجغرافي

لقد أثر التغيير السياسي وعدم الوضوح والاستقرار الاقتصادي على تنفيذ مرحلة استثمار الصندوق في كثير من دول المنطقة الساخنة، ومن المرجح أن تستمر هذه العوامل في التأثير على بعض الدول في المرحلة المقبلة. وقد أدى نشر عملية تقديم المنح عبر العديد من الدول المؤهلة، إضافة إلى المرونة فيما يتعلق بتوقيت ومجال الدعوة لتقديم مقترحات، إلى زيادة قدرة الصندوق على الاستفادة من الفرص مع التقليل إلى أدنى حد من خطر الفشل في تحقيق الأهداف على مستوى الملف كاملاً بسبب المشاكل السياسية أو الأمنية في بعض الدول على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بعدد المواقع التي ينبغي أن تكون ذات أولوية للدعم المقدم من الصندوق، فإن الخبرة من المرحلة الأولى تشير إلى أنه من الضروري إعطاء الأولوية لزيادة حوالي ٥٠٪ "على الأقل" في عدد المواقع لأجل الدعم من الصندوق وذلك أكثر من الموارد المتاحة، وذلك لأنه ليس من الممكن دائماً الاستثمار في المواقع التي تم اعطائها الأولوية في البداية وذلك لأسباب أمنية أو تغير الوضع السياسي أو عدم موافقة السلطات الوطنية على العمل؛ وحتى عندما يكون الاستثمار في دولة ما ممكناً فإنه من الممكن عدم تلقي مقترحات تنافسية مناسبة؛ كما أن الاستثمارات في بعض المواقع قد لا تؤدي إلى آثار مباشرة على المحافظة على البيئة؛ كما أن تطور منظور المانحين قد يجعل استثمار الصندوق في بعض المواقع غير مناسب.

وثمة درس آخر مستخلص هو أن البيئة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني في بعض دول المنطقة الساخنة تتطلب مرونة كبيرة أثناء التنفيذ للسماح بالاستثمار المؤثر. ففي الجزائر، على سبيل المثال، يحد القانون من نشاط المنظمات غير الحكومية التي لا يسمح لها أن تعمل إلا في المقاطعة التي نشأت فيها. وفي ليبيا، حال الوضع السياسي والأمني دون قيام المنظمات غير الحكومية بالعمل في الممر الوحيد ذي الأولوية في الدولة، مما أدى إلى اتخاذ المجلس قراراً بقبول مشاريع من الجزء الغربي من الدولة، واعتماد نهج مرن لدعم المجتمع المدني فيها.

وعلاوة على ذلك، كان هناك توافق واسع في الآراء بين ممثلي المجتمع المدني والمانحين والحكومات خلال جميع المشاورات المتعلقة بتقييم منتصف المدة والرؤية طويلة الأجل وتحديث معلومات النظام البيئي فضلاً عن اجتماعات اللجنة التشاورية للصندوق في حوض البحر الأبيض المتوسط، على أنه ينبغي أن يقوم الصندوق بمواصلة تركيز الاهتمام على المواقع التي تلقت فعلياً دعماً من الصندوق، من أجل استمرار النجاح. كما دعوا إلى إدراج "استمرارية العمل" كمعيار لتحديد المواقع ذات الأولوية لاستثمارات الصندوق خلال المرحلة الثانية.

إدارة برنامج الصندوق

لقد أشار تقييم منتصف المدة والمراقبة الروتينية للمنح والملف التشخيصي إلى أن المكانة المناسبة للصندوق في المنطقة الساخنة تكمن بشكل واضح في تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية. وتتمثل إحدى السمات الخاصة لحوض البحر الأبيض المتوسط في أن منظمات الحفظ الدولية تتاح لها الفرصة للحصول على مبالغ كبيرة من التمويل للمنح من مختلف آليات التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي، فضلا عن منظمات التعاون الألماني ومرفق البيئة العالمي ومؤسسة مافا ومصادر أخرى، مما يتيح لها تنفيذ البرامج الإقليمية والمشاريع الكبرى على الصعيد الوطني. وهناك استثناء جزئي في منطقة البلقان حيث كشفت عملية الرؤية على المدى الطويل أن تمويل الصندوق يمثل حوالي ثلث التمويل المتاح لمنظمات المجتمع المدني البيئية المحلية، في حين يغطي الجزء الباقي تمويل من الاتحاد الأوروبي لأنشطة ما قبل الانضمام، ومنح للمنظمات غير الحكومية المعروفة. يوجد، عبر المنطقة الساخنة ككل، عدد قليل جداً من مصادر التمويل لمنظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية الراغبة في المشاركة في الحفاظ على الطبيعة، مما يجعل من الصندوق مصدراً حاسماً لدعم هذه المنظمات. وفي إطار الملف الشامل للصندوق، فإن للمنظمات الكبيرة ذات القدرات الأعلى دور مهم تؤديه "ككيانات للتوجيه" في اشراك منظمات المجتمع المدني المحلية والقاعدية من خلال المنح الفرعية، وتوفر التدريب العملي لبناء القدرات ودعمها من أجل آليات التقديم على المنح الصغيرة.

وثمة درس مهم آخر للصندوق وهو أهمية التعاون المستمر (بل وتعزيزه) مع البرامج الأخرى التي تعمل في مجال البيئة مع المجتمع المدني، مثل برنامج المنح الصغيرة (SGP) التابع لمرفق البيئة العالمي، وبرنامج للمبادرات الصغيرة (PPI) التابع للصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM)، وبرنامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لأجل المجتمع المدني في البلقان.

لقد ثبت أن تبادل الخبرات مهم لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية الفردية، فضلاً عن تطوير "مجتمع حفاظ" أقوى وقادر على التأثير في صنع السياسات والأعمال التجارية. وفي حين أثبتت وسائل التواصل الاجتماعية والقوائم البريدية الإلكترونية أنها وسيلة مفيدة لنشر التقارير والتحاليل، فقد أبرزت الدراسات الاستقصائية لأصحاب المصلحة أهمية التواصل وجهاً لوجه. لقد وجد المستفيدون من منح الصندوق أن ورشات العمل الوطنية التي تجمع بين جميع المستفيدين من الصندوق (وأصحاب المصلحة الآخرين) العاملين في مجال المحافظة على البيئة في دولة ما غالباً ما تكون مفيدة بشكل خاص واقترحوا تنظيم هكذا ورشات عمل في كل دولة على أساس سنوي.

كما تبين أن الاجتماعات الإقليمية التي تتناول مواضيع محددة كانت مفيدة أيضاً، ولا سيما لتعزيز التعاون في المواقع عبر الحدود وعن طريق الشبكات الإقليمية. وخلال المرحلة الأولى، تمت دعوة العديد من الجهات المستفيدة من المنح إلى بناء زيارات تبادل مع الجهات الأخرى الممولة من الصندوق أثناء تصميم مشاريعها. وكان لذلك نتائج عظيمة فيما يتعلق ببناء التحالفات وتعزيز القدرات، مما يوحي بأنه ينبغي الحفاظ على هذا النهج أو تنظيمه خلال مرحلة التمويل الجديدة. كما وجد أن المشاركة في ورشات العمل الإقليمية التي

نظمتها مبادرات إقليمية أخرى (مثل: شبكة المناطق المحمية المتوسطية MedPAN، مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المحمية ذات الخصوصية RAC-SPA، ...الخ) كانت مفيدة أيضاً في توسيع مجتمع الحفاظ الإقليمي، من خلال إشراك المزيد من الجهات الفاعلة المحلية.

وخلال المرحلة الأولى من استثمار الصندوق، كانت هناك عدة أمثلة على عملية تقديم منح "جماعية"، حيث قُدمت مجموعات من المنح لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) مع مهارات تكميلية لمعالجة مسألة المحافظة على البيئة على نفس الموقع. على سبيل المثال، قد تقوم إحدى منظمات المجتمع المدني بإجراء المسوحات البيئية الأولية، والتي تفيد في تطوير توصيات الإدارة من قبل منظمة مجتمع مدني أخرى متخصصة في الدعم، والتي بدورها قد تُبلغ برنامج منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني التي تشارك في تعبئة المجتمع المحلي في الموقع. وقد ثبت أن ذلك كان نهجاً فعالاً للاستفادة من المهارات والخبرات التكميلية لمختلف منظمات المجتمع المدني في سياقات قد لا تتوفر لدى منظمة واحدة القدرات الضرورية المتكاملة رأسياً. ومن خلال المضي قدماً، يمكن للصندوق أن يستفيد من الخبرة المكتسبة من المرحلة الأولى بالتشديد على إقامة العلاقات والشراكات بين الشركاء المستفيدين من المنح حالياً والشركاء الجدد وتسهيل الاتصال بينهم عبر المواضيع المشتركة، وتحفيز مجالات العمل المشتركة. وسوف يكون هذا تركيزاً خاصاً لدور فريق التنفيذ الإقليمي (RIT) وسيتطلب من فريق التنفيذ الإقليمي أن يأخذ وجهة نظر استراتيجية لبناء مجتمع متعاضد من منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، الذي يصبح أقل اعتماداً على الدعم التقني والمالي الخارجي مع مرور الوقت. ومن الطرائق التي يمكن لفريق التنفيذ الإقليمي أن يتبعها القيام بتشجيع المشاريع التعاونية التي تشمل منظمتين أو أكثر خلال مرحلة تصميم طلب المنح.

وثمة درس آخر واضح من المرحلة الأولى هو أهمية التركيز على العمل المستند إلى الموقع أولاً، إذا كان المستفيدون من المنح سيحققون آثاراً على السياسات البيئية. ويتعين على منظمات المجتمع المدني المحلية أولاً أن تُظهر كفاءة النُهُج المتكاملة لأصحاب المصلحة المتعددين على المستوى المحلي. إن رفع مستوى هذه النُهُج والتأثير على صانعي السياسات لدمج الجوانب الرئيسية في السياسات والخطط يحدث فقط عندما تكتسب منظمات المجتمع المدني المحلية المهارات والمصداقية اللازمة على المستوى المحلي. ويتطلب ضمان التأثيرات على السياسات أيضاً تعاوناً مبتكراً بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية ذات الخبرة في التأثير على السياسات والتي قد تأتي من قطاعات تنموية أخرى غير البيئة. ويستدعي ذلك إقامة شراكات مبتكرة للوصول إلى ما هو أبعد من جماهير المنظمات ذات التوجه نحو المحافظة على البيئة.

وبالمقارنة مع التأثير على الحكومة المحلية والوطنية، فإن خبرة الجهات المستفيدة مع القطاع الخاص كانت أكثر محدودية خلال المرحلة الأولى. ويتطلب ذلك اهتماماً وجهداً خاصاً في السنوات القادمة. وبناءً على تجربة المرحلة الأولى، فإنه من المهم: البدء على المستوى المحلي مع الشركات الراسخة في المجتمع والمنظر الطبيعي؛ والبحث عن فرص لتعزيز صورة الصناعة في نفس الوقت الذي تقدم فيه فوائد المحافظة على البيئة؛ وجمع البيانات التي تثبت للشركات التجارية الفوائد المالية من إجراءات المحافظة على البيئة؛ وأن تكون خلاقة في البحث عن فرص للحصول على الدعم العيني من القطاع الخاص.

٣-٢ الدروس المستفادة بشأن المسائل الموضوعية

لقد اتسمت المرحلة الأولى من استثمار الصندوق في المناطق الساخنة بتوجه استراتيجي يركز على المناطق الساحلية مع أولويات استثمار ترتبط بما يلي: تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ التأثير على سوق السياحة الأوروبية. وتعزيز سبل العيش المحلية من خلال السياحة القائمة على الطبيعة. وعلى الرغم من أنه تم تمويل ٣٧ مشروعا في نهاية المطاف في إطار هذا التوجه الاستراتيجي، فقد أظهرت التجربة أن معظم منظمات المجتمع المدني ليس لديها القدرة والمصداقية اللازمة للتصدي للتحديات المعقدة ومتعددة أصحاب المصلحة في مجال المحافظة على البيئة على مستوى كامل الممرات الساحلية. إن أحد الدروس المستفادة أن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) هي مفهوم معقد لا يفهمها العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية، مع وجود عدد محدود من المواد التفسيرية الجيدة باللغات المحلية. وقد تبين أن البدء بنهج يركز على الموقع واستخدامه كمنصة للمشاركة في مسائل التخطيط والسياسات العامة الأوسع نطاقاً يمثل وسيلة فعالة لمعالجة هذه المسألة. وكان الدرس الثاني هو أن التوقيت هو مفتاح النجاح، وهذا يتطلب من منظمات المجتمع المدني أن تكون انتهازية. ففي العديد من الحالات، لم تكن هناك فرص لمنظمات المجتمع المدني للانخراط في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، حيث لم يكن هناك عملية مستمرة تقودها الحكومة في المواقع والممرات ذات الأولوية، كما أن منظمات المجتمع المدني ذاتها ليست في وضع يمكّنها من تحفيز إطلاق عمليات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وكان الدرس الثالث هو أن منظمات المجتمع المدني وجدت عموماً صعوبة في الشروع في عمليات التخطيط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو التأثير عليها لأن هذه النقاط هي حكر على الحكومات الوطنية ولم تكن مفتوحة، ولا سيما في شمال أفريقيا، أمام منظمات المجتمع المدني التي تؤدي دوراً قيادياً. ومن غير المحتمل أن يكون للمشروع الذي يهدف إلى التأثير في الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية أي أثر ما لم تكن هناك فرصة واضحة للمشاركة مع الجهات الحكومية المعنية. ويتطلب ذلك تمويلاً صغيراً نسبياً ومتاحاً بسرعة لتمكين منظمات المجتمع المدني من الاستفادة من الفرص عند نشوئها.

إن النمو السريع في السياحة الذي كان متوقعا من قبل الملف الأصلي للنظام البيئي في شمال أفريقيا لم يحدث أساساً بسبب المخاوف الأمنية. وكان سوق السياحة الأوروبية في حالة تغير خلال المرحلة الأولى متأثراً بالتطورات السياسية والاقتصادية في الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة الساخنة إضافة إلى الصعيد العالمي. ونتيجة لذلك، ثبت أنه من الصعب تحقيق الأولوية الاستثمارية المتعلقة بالتأثير في سوق السياحة الأوروبية، وهي الآن ذات أهمية أقل إلحاحاً في بعض المجالات. وقد تم الحصول على أفضل النتائج عندما تم تزويد المنظمات المحلية بالوسائل والدعم المطلوب لتحقيق نتائج ملموسة على المستوى المحلي، وبالتالي اكتساب القدرة والشرعية. وقد أرسى ذلك الأساس لبعض هذه المنظمات لبدء العمل على نطاق أوسع والمشاركة الفعالة في العمليات التي تقودها الحكومات والتأثير عليها.

لقد اتخذت المرحلة الأولى من استثمارات الصندوق أيضا توجها استراتيجيا يركز على أحواض الأنهار، مع أولويات الاستثمار المتعلقة بما يلي: تنفيذ المبادرات المتكاملة لحوض الأنهار؛ دعم السياسات والقدرات؛ آليات تمويل جديدة لإدارة مساقط المياه؛ وإدخال

تحسينات على استخدام المياه الزراعية مما يتيح توفير المياه الكافية للوظائف البيئية. لقد تم تجميع أفضل الممارسات وتشاركها مع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء المنطقة الساخنة. وتم استخلاص عدد من الدروس من خلال المنح في إطار هذا التوجه الاستراتيجي. إن النهج المتكامل لإدارة أحواض الأنهار هو أمر معقد ولدى القليل فقط من منظمات المجتمع المدني الفهم الكامل للمفهوم والمهارات المطلوبة لتنفيذه. وهناك حاجة إلى تحديد أفضل لمواقع الأنواع المهددة، لتسهيل التعرف على التهديدات وإجراءات التخفيف المحتملة، وتعظيم أثر التدخلات على حفظ التنوع الحيوي. لقد كان الوعي المجتمعي والصلة الواضحة بين قضايا التنمية البشرية (مثل نوعية المياه وتوافرها) ومسألة الحفاظ على التنوع الحيوي، عنصراً أساسياً في إشراك السكان المحليين على نحو فعال في تدخلات المحافظة على البيئة. وهناك إمكانية لإشراك القطاع الخاص، ولا سيما كجزء من التمويل المستدام، رغم أنه كان بالإمكان القيام بالمزيد لتحقيق ذلك.

٣-٣ الدروس المستفادة عن فترة الاستثمار

من الدروس الرئيسية اثبات الأهمية البالغة لاستمرارية التمويل على مدى عدة سنوات. وقد تحقق ذلك، في بعض الحالات، من خلال تمديد الجدول الزمني للمنح، والسماح للمتلقين بالمزيد من الوقت للاستفادة من أموال المنحة، أو الموافقة على تمديد التكاليف للمنح، حيث كانت هناك حاجة إلى أموال إضافية لتعزيز النجاح أو البناء عليه. وفي حالات أخرى، تحقق ذلك بدعم المنح المتتالية لنفس المؤسسة لدعم المراحل المختلفة لبرنامج عملها. ويبدو أن ضمان استمرارية التمويل مهم جداً في السماح للمستفيدين بتحقيق أهدافهم بشكل كامل وزيادة استدامة النتائج. وقد كان لهذا الأمر أهمية خاصة في دول مثل الجزائر، حيث أن التأييد الرسمي البطيء والتعقيد الإداري قد أديا إلى تأخيرات كبيرة. كما أن ذلك كان ضرورياً للمبادرات التي تنطوي على إنشاء أو تعزيز المناطق المحمية، إذ بدا أن ثلاث سنوات هي الحد الأدنى من فترة التنفيذ اللازمة. كما أن تمديد فترة دعم الصندوق أيضاً قد سمح للمستفيدين بتطوير أنشطة جديدة تتعلق بتقاسم الخبرات وتعظيم الإفادة من هذه الدروس.

٤- الأهمية الحيوية والبيئية لمنطقة حوض البحر المتوسط الساخنة

٤-١ التنوع والتوطن

يعد حوض البحر المتوسط ثالث أغنى منطقة ساخنة في العالم من حيث التنوع الحيوي للنباتات (Mittermeier *et al.* 2004)، وهو أحد أهم المناطق على الأرض بالنسبة للنباتات المتوطنة. وهو يدعم ست مناطق حيوية أرضية: الغابات والحراج المتوسطية، وهي الأوسع نطاقا، مع مساحات أصغر من غابات عريضات الأوراق الجفافية؛ والغابات المختلطة؛ والغابات المخروطية؛ والأراضي العشبية الجبلية؛ والصحاري ومناطق الشجيرات الجفافية (WWF 2006). وهناك أيضاً أربع مناطق حيوية للمياه العذبة: الأنهار الساحلية؛ والأنهار والأراضي الرطبة للسهول الفيضية المعتدلة؛ وأحواض المياه العذبة والأحواض الداخلية (المغلقة)؛ ودلتا الأنهار الكبيرة (The Nature Conservancy 2011-2013). ويشمل التنوع الحيوي الاستثنائي للمنطقة الساخنة ما يلي:

- ١٠٪ من **نباتات** العالم (حوالي ٢٥٠٠٠ نوع) نصفها تقريبا متوطنة في المنطقة الساخنة (Blondel *et al.* 2010). يعتمد العديد من النباتات المتوطنة وذات الانتشار المحدود على موائل بشرية المنشأ نتيجة لآلاف السنين من الإدارة البشرية. ونتيجة لذلك، تتعرض عدة أنواع للتهديد بسبب تغيرات استخدام الأراضي والتخلي عن المناطق الريفية (Sirami *et al.* 2010).
- قرابة ٣٠٠ نوع من **الثدييات**، منها ٣٨ نوعا متوطنة أرضية.
- ٥٣٤ نوعا من **الطيور**، منها ٦٣ نوعا متوطنا. ويعبر المنطقة الساخنة ملايين الطيور المهاجرة على مسار الهجرة في شرقي المحيط الأطلسي؛ ومسار البحر المتوسط والبحر الأسود وشرق أفريقيا وغرب آسيا
- أعداد استثنائية من **الزواحف** المتوطنة: ١١٧ نوعا متوطن من أصل ٣٠٨ أنواع (حوالي ٤٠٪). أما في جزر ماكرونيزيا (بما في ذلك الرأس الأخضر) فإن ٩٠٪ من أنواع الزواحف متوطنة.
- أعداد كبيرة جدا من أنواع **أسماك المياه العذبة** (٦٢٢ نوعا إجمالاً)، نصفها متوطنة في المنطقة الساخنة، بما في ذلك العديد منها المحدودة إلى نظام بحيرة أو نهر واحد.
- أكثر من ٦٠٠ نوع من **الأسماك البحرية** في البحر الأبيض المتوسط، ٧٤ منها متوطنة في المتوسط. وعندما يتم إدراج أنواع الأسماك في الجزء الشرقي من المحيط الأطلسي من المنطقة الساخنة فإن إجمالي المنطقة يصبح ١١٢٢ نوعا منها ١٢٢ متوطن في المنطقة الساخنة.
- يوجد ما لا يقل عن ٦٢٩ نوعا من **رخويات المياه العذبة** في البحيرات القديمة وأحواض الأنهار الكبيرة وأحواض المياه الارتوازية في المنطقة؛ ٣٨٤ نوعاً منها متوطنة والعديد منها مهددة بالانقراض.
- ٥٧٩ نوعا من **خنافس الروث**، منها ١٥٠ نوعا متوطنا، و٥٧٦ نوعا من **الخنافس الرُمّيّة**، منها قرابة ٣٣٨ نوعا متوطنا أو شبه متوطن. وأعداد كبيرة من الفراشات واليعاسيب.

٤-٢ خدمات النظم البيئية في المنطقة الساخنة

في الكثير من الأحيان لا يتم التعرف على خدمات النظم البيئية ويتم تقديرها بأقل من قيمتها الفعلية وقد تتضرر نتيجة لذلك أو تتخرب أثناء عملية التنمية الاقتصادية. إن النظم التقليدية للحفاظ على هذه الخدمات (مثل نظام **الحمى** في شمال أفريقيا لإدارة المراعي) كثيراً ما تم تخريبها نتيجة لنظم تصنيف الأراضي التي فرضتها الحكومة ونتيجة التحديث الثقافي والاقتصادي ونتيجة التحضر. إن حوض البحر الأبيض المتوسط يعتبر من أكثر مناطق العالم تعرضاً لتغير المناخ وهذا ما سيؤثر على قدرة النظم البيئية على توفير السلع والخدمات للمجتمع البشري (Bangash *et al.* 2013)، وهو ما يثير القلق بوجه خاص نظرا للطلبات المتزايدة التي وُضعت على النظم البيئية.

٥- مخرجات المحافظة على البيئة التي تم تحديدها من أجل المنطقة الساخنة

٥-١ مقدمة

على الرغم من طابعها الفريد وهشاشتها، فإن منطقة حوض البحر المتوسط الساخنة توفر سبل العيش لـ ٢٠٠-٣٠٠ مليون شخص في منطقة ذات أهمية سياسية واقتصادية عالمية. حتى مع الموارد غير المحدودة، فإنه من المستحيل الحفاظ على جميع الأنواع والنظم البيئية في المنطقة الساخنة في حالتها الراهنة. ومع ذلك فإن الموارد محدودة للغاية ويتعين على جهود المحافظة على البيئة التنافس على المكان مع استخدامات الأراضي الأكثر إنتاجية من الناحية الاقتصادية. لذلك، يجب أن تكون هناك اختيارات بشأن تحديد الأنواع والمواقع والممرات الأكثر أهمية أو الممكن الحفاظ عليها أو التي يتطلب المحافظة عليها بشكل عاجل. وتشكل هذه الأولويات (أو "مخرجات المحافظة على البيئة") جدول أعمال طويل الأمد للمنطقة الساخنة، وهو ما يحتاج إلى دعم من الحكومات والمجتمع المدني والممولين. وعلى مدى السنوات الخمس القادمة مع الميزانية المتاحة المحدودة والتركيز على المجتمع المدني، لا يمكن للصندوق أن يعالج أكثر من نسبة صغيرة منها في الدول المؤهلة الأربعة عشر. ويحدد الفصلان ١٢ و١٣ بشكل أكثر تفصيلاً المخرجات التي سيدعمها الصندوق في السنوات الخمس القادمة.

٥-٢ مخرجات الأنواع

مخرجات الأنواع هي كل تلك الأنواع التي توجد بانتظام في المنطقة الساخنة وتصنف على أنها مهددة عالمياً. لقد استند تحديد هذه الأنواع إلى القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وذلك باختيار الأنواع التي توجد في المناطق الساخنة وتصنف على أنها مهددة بالانقراض بشكل حرج (CR) أو مهددة بالانقراض (EN) أو معرضة للانقراض (VU). فمن بين الـ ٥٧٨٦ نوعا المسجلة من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة التي يوجد تقييم عالمي لها في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، هناك ١٣١١ نوعا (٢٣٪) مهددة عالميا (الجدول ٥-١). إن ٦٠ في المئة من الأنواع المهددة هي من الحيوانات، وتشكل رخويات المياه العذبة (٣٢٠) وأسماك المياه العذبة (٢٢٤)، أكبر عدد من الأنواع المهددة بالانقراض. بالإضافة إلى الأنواع المذكورة في الجدول (٥-١) فمن المعروف أنه هناك ٣٢ نوعا من المنطقة الساخنة أصبحت منقرضة عالميا (EX)، أو انقرضت من البرية (EW) كالتالي: ١١ من أسماك المياه العذبة، نوعين من الثدييات، نوع واحد من الزواحف، ١٤ من رخويات المياه العذبة، وأربعة من النباتات.

يسلط هذا التحليل الضوء على أهمية وحساسية نباتات منطقة المتوسط: حيث تم تقييم ٧٪ فقط من النباتات المتوسطية من أجل الحفاظ عليها (أقلها في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط) ولكن ٢٨٪ من هذه الأنواع مهددة.

٥-٣ مخرجات المواقع

إن المواقع المهمة للتنوع الحيوي (KBAs) هي المواقع التي تقدم مساهمات كبيرة في استمرار التنوع الحيوي على الصعيد العالمي. يتم تحديد هذه المواقع (KBAs) لمكونات التنوع الحيوي التي تسهم مواقع محددة مساهمة كبيرة في استمرارها العالمي، مثل الأنواع أو النظم البيئية المهددة عالمياً. إن تحديد المواقع المهمة للتنوع الحيوي (KBAs) يستخدم عدة معايير رئيسية ومعايير فرعية، ولكل منها عتبات مرتبطة بها.

الجدول ٥-١ الأنواع المهددة عالميا في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة

المجموعة	عدد الأنواع المهددة				النسبة المئوية٪ المقدرة لاستكمال تقييم القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على المستوى العالمي (المتوسطي)	النسبة المئوية ٪ الأنواع المهددة على المستوى العالمي (المتوسطي)
	مهددة بالانقراض بشكل حرج (CR)	مهددة بالانقراض (EN)	معرضة للانقراض (VU)	**الاجمالي**		
الفقاريات -الاجمالي	94	157	207	458		
البرمائيات	6	12	14	32	100	31
الطيور	5	8	22	35	100	7
أسماك المياه العذبة	60	83	81	224	96	37
أسماك بحرية **	7	15	46	68	100	7
الثدييات	2	15	24	41	100	14
الزواحف	14	24	20	58	89	22
اللافقاريات – الاجمالي	106	141	144	391		
المرجانيات*	0	3	1	4	21 (97)	14 (13)
خنافس الروث	1	21	3	25	29 (35)	15 (13)
الفراشات	1	14	12	27	35 (98)	17 (7)
رخويات المياه العذبة	103	98	119	320	(98)	(52)
اليعاسيب، والرعّاشات	1	5	9	15	(95)	(10)
سرطانات البحر والقريدس	0	0	0	0	100	0
النباتات	158	148	156	462	7	28
المجموع	**358**	**446**	**507**	**1,311**		

ملاحظات: CR = المهددة بالانقراض بشكل حرج. EN = المهددة بالانقراض؛ VU = المعرضة للانقراض؛

* = البحر الأبيض المتوسط فقط؛ ** = المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

لقد اقتصرت مراجعة تحليل نتائج الموقع على الدول التي شملها تحديث ملف النظام البيئي. تم عرض بيانات المواقع المهمة للدول الأخرى في المنطقة الساخنة في الملف البيئي الأول، وتستخدم هذه البيانات، حيثما كان ذلك مناسباً، لإعطاء صورة شاملة للمواقع المهمة في المنطقة الساخنة.

منذ وضع ملف النظام البيئي في العام ٢٠١٠، كانت هناك تغييرات مهمة التي تؤثر على تحديد المواقع المهمة للتنوع الحيوي. وتشمل هذه العوامل تحديد المناطق النباتية المهمة في معظم أرجاء المنطقة الساخنة وتحديد مناطق إدارة مساقط المياه العذبة والمواقع المهمة للمياه العذبة والإضافات إلى القائمة الحمراء للأنواع المهددة عالمياً، مما يؤدي إلى زيادة في قائمة الأنواع التي تؤدي إلى التعرف على المواقع المهمة.

إجمالاً، تم تحديد ٥٣٣ موقعاً مهماً في ١٦ دولةً وإقليماً في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي يغطيها تحديث ملف النظام البيئي و ١١٥٠ موقعاً مهماً للمنطقة الساخنة ككل (الشكل ٥-١، الجدول ٥-٢).

تمثل المواقع المهمة برنامج أعمال للحفاظ على التنوع الحيوي الأكثر تهديدا ولكنها ليست بالضرورة مناطق محمية. ويظهر التحليل أنه من بين ٤٣٨ موقع مهم موجودة في دول لديها بيانات موثوقة، فإن ١٨٩ (٤٣٪) تقع كليا أو جزئيا ضمن المناطق المحمية.

الشكل ٥-١ المواقع المهمة للتنوع الحيوي (KBAs) في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة

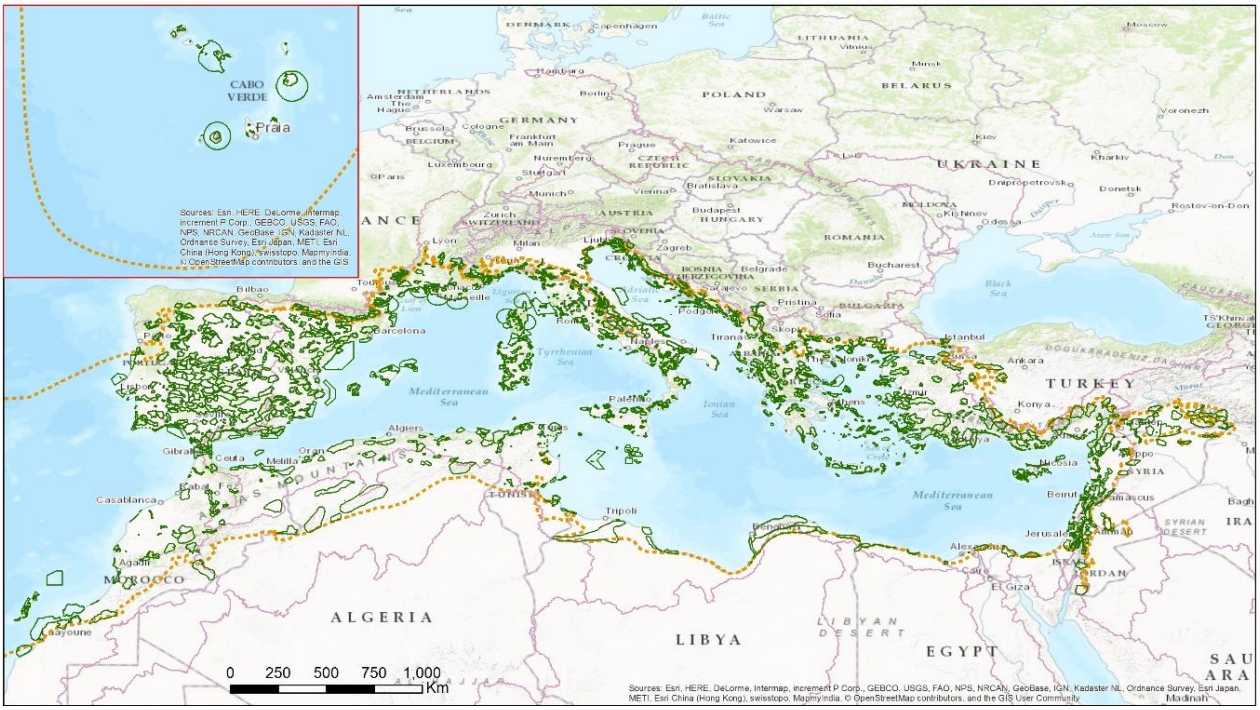

الجدول ٥-٢ عدد ومساحة المواقع المهمة للتنوع الحيوي (KBAs) في دول وأقاليم منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي يغطيها تحديث ملف النظام البيئي

الدولة/ المنطقة	عدد المواقع المهمة (KBAs)	المساحة الأرضية الاجمالية للمواقع المهمة (كم٢)*	المساحة الأرضية في المنطقة الساخنة (كم٢)	النسبة المئوية من أرض المنطقة الساخنة ضمن المواقع المهمة*
ألبانيا	25	5,802	26,222	٪٢٢
البوسنة والهرسك	9	851	4,910	٪١٧
جمهورية الجبل الأسود	15	1,126	4,206	٪٢٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	14	1,729	5,567	٪٣١
كوسوفو	1	134	268	٪٥٠
اجمالي البلقان الفرعية	64	9,642	41,173	٪٢٣
فلسطين	14	1,252	5,062	٪٢٥
لبنان	19	3,426	10,136	٪٣٤
الأردن	13	2,186	9,560	٪٢٣
سورية	42	11,176	51,702	٪٢٢
اجمالي الشرق الأوسط	88	18,040	76,460	٪٢٤
مصر	10	321	3,742	٪٩
ليبيا	14	35,381	63,913	٪٥٥
تونس	65	4,342	81,885	٪٥
الجزائر	52	50,194	302,054	٪١٧
المغرب	64	30,981	323,579	٪١٠
الرأس الأخضر	29	671	4,056	٪١٧
اجمالي شمال أفريقيا	234	121,890	779,229	٪١٦
تركيا	147	74,488	268,999	٪٢٨
المجموع	**٥٣٣**	**224,060**	**1,165,861**	**٪١٩**

ملاحظات: * = الأرقام تشير فقط إلى الجزء الأرضي من المنطقة الساخنة، وتستثني المواقع البحرية المهمة للتنوع الحيوي (KBAs) وأجزاء من المواقع المهمة البرية التي تغطي مناطق بحرية. كما تم استبعاد أجزاء من المواقع المهمة التي تقع خارج حدود المنطقة الساخنة.

٥-٤ مخرجات الممرات

تمثل الممرات وحدات مكانية أعلى ضرورية للحفاظ على العمليات البيئية والتطورية على مستوى المناظر الطبيعية. في ملف النظام البيئي لعام ٢٠١٠ تم تحديد١٧ ممراً نظراً لوجود أنواع متوطنة مهددة بشدة، وللخدمات الرئيسية للنظم البيئية، ولأهمية الحفاظ على قدرة النظام البيئي على الصمود وقدرتها على حفظ السلامة الصحية والحيوية للمنطقة الساخنة. ومن بين الممرات السبعة عشرة التي تم تحديدها في ملف النظام البيئي لعام ٢٠١٠ تم تعديل خمسة ممرات ودمج اثنين منها بالتشاور مع أصحاب المصلحة في حلقات العمل الوطنية والإقليمية. وبالتالي فإن تحديث ملف النظام البيئي لعام ٢٠١٦ يتضمن ١٦ ممراً (الجدول ٥-٣، الشكل ٥-٢).

الجدول ٥-٣ الممرات والمواقع المهمة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة

الممر	مساحة الممر الاجمالية (كم٢)	مساحة الممر الأرضية (كم٢)	عدد المواقع المهمة للتنوع الحيوي (KBAs)	المساحة الأرضية للمواقع المهمة (كم٢)	النسبة المئوية من الممر ضمن مواقع مهمة
جبال الأطلس	106,620	106,620	19	13,786	٪١٣
الرأس الأخضر	42,738	4,056	29	656	٪١٦
السهول الساحلية الأطلسية	13,297	12,860	9	2,221	٪١٧
شبه جزيرة برقة	30,107	27,196	10	20,951	٪٧٧
جبال الأطلس التلّيّة والظهرية	82,555	81,987	41	12,300	٪١٥
شرق الأدرياتيكي	23,402	19,111	14	1,088	٪٦
حوض بحر مرمرة	60,516	45,456	20	7,099	٪١٦
ساحل دلتا النيل	14,752	11,116	5	321	٪٣
شمال بلاد الرافدين	62,009	62,009	20	13,961	٪٢٣
وادي العاصي وجبال شرق المتوسط	38,427	38,426	56	12,860	٪٣٣
وهران ومولوية	17,163	15,305	12	6,022	٪٣٩
الأطلس الصحراوي	61,902	61,902	5	21,931	٪٣٥
جنوب غرب البلقان	37,807	35,475	46	8,210	٪٢٣
جبال الريف	15,493	15,171	10	1,667	٪١١
جبال طوروس	167,663	153,761	98	50,057	٪٣٣
الأراضي الرطبة في تونس وليبيا	35,030	24,421	18	1,447	٪٦
المجموع	**809,481**	**714,872**	**412**	**174,577**	**٪٢٤**

٦- السياق الاجتماعي الاقتصادي للمنطقة الساخنة

٦-١ السياق

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط لها تاريخ مسجل منذ أكثر من ٥٠٠٠ سنة، وهي محور الحضارات السابقة التي جعلت تراثها ومشهدها الثقافي فريداً من نوعه في العالم. والمنطقة شديدة التجزئة سياسياً وسكانياً واجتماعياً واقتصادياً. وهناك فجوة بين الشمال والجنوب مع الدول الغنية اقتصادياً في الطرف الشمالي التي تتميز بكهولة السكان والمجتمعات الصناعية وتوسع نطاق التركيز الحضري وتقلص عدد سكان المناطق الريفية. وفي هذه الدول ساهمت العضوية في الاتحاد الأوروبي، أو الترشيح لعضويته، في السلام وتطوير اقتصاد السوق الاجتماعي والتقارب الاقتصادي والبيئي. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أفقر بكثير وذات مجتمع فتي حيث يتزايد عدد سكانها بسرعة، كما أن سبة أكبر من السكان يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الموارد الطبيعية لسبل عيشهم. ومع ذلك، فإن سكان المناطق الحضرية آخذ في الازدياد، خاصة في المناطق الساحلية، حيث تهاجر أعداد كبيرة من الناس من الجنوب الأفقر إلى الشمال الأكثر ثراء. وقد تكثفت هذه التدفقات في السنوات الأخيرة بسبب التوترات السياسية وانعدام الأمن في أعقاب انتفاضات "الربيع العربي". إن عملية التكامل السياسي والاقتصادي التي حدثت بين دول الاتحاد الأوروبي ليس لها ما يعادلها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا تزال غير مستقرة سياسياً.

الشكل ٥-٢ الممرات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة

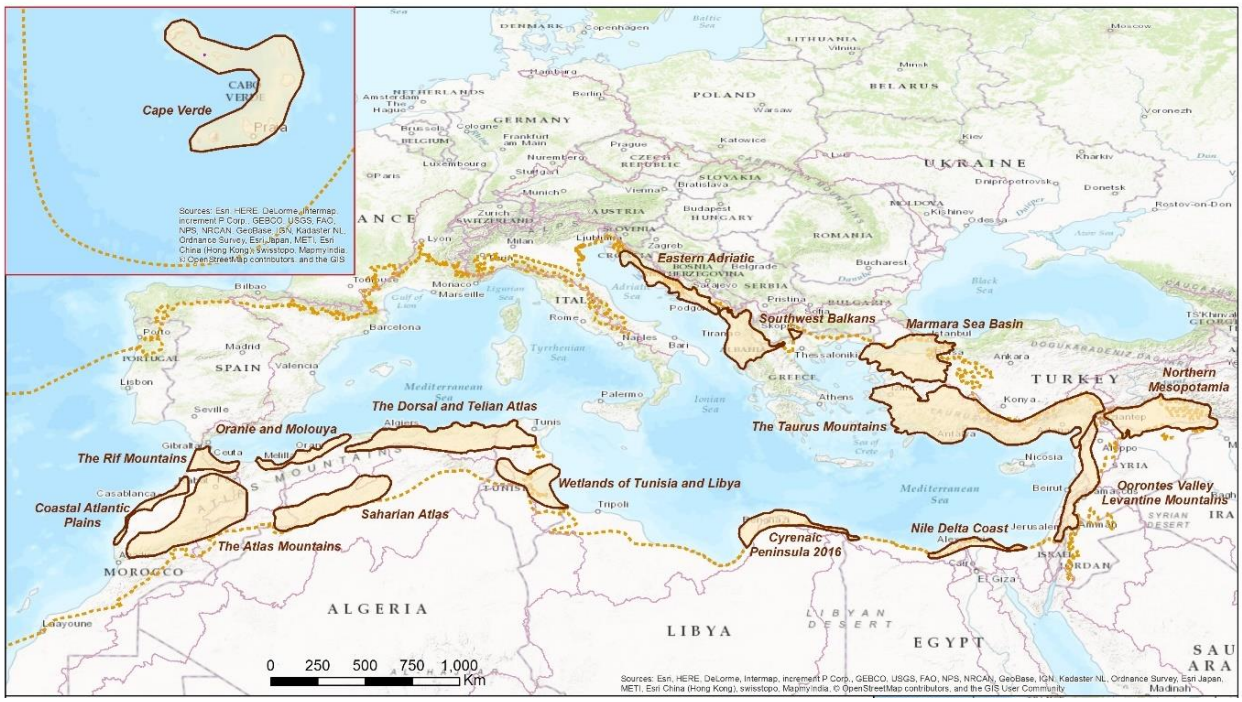

٦-٢ المنحى السكاني والاجتماعي

لقد بلغ مجموع سكان دول البحر الأبيض المتوسط ٥١٥ مليون نسمة في العام ٢٠١٥. ومن هذا المجموع، يعيش أكثر من نصفهم في دول الشواطئ الجنوبية والشرقية للمنطقة، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع بحلول العام ٢٠٢٥. إن كثافة السكان في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط تبلغ في المتوسط ١٢٠ شخصاً/كم^{٢}، مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ ٥٨ شخص/كم^{٢}. وفي دول المنطقة الساخنة التي يغطيها تحديث ملف النظام البيئي، يكون التركيز الأعلى للسكان في المناطق الساحلية في دول الشرق الأوسط وأجزاء من الساحل الشمالي الأفريقي.

لقد كانت المنطقة تقليدياً منطقة ذات تدفقات هجرة قوية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخاصة من دول المغرب العربي وشمال أفريقيا وبدرجة أقل من دول غرب البلقان وتركيا. وخلال العقود الأخيرة كان هؤلاء المهاجرون يهيمن عليهم المهاجرون الاقتصاديون، ولكن في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد انتفاضات "الربيع العربي" والحروب في سورية وليبيا، كانت هذه التدفقات أكثر تعقيداً وشملت أعداداً كبيرة من اللاجئين.

٦-٣ المنحى الاقتصادي

هناك فرق كبير في الناتج المحلي الإجمالي الوطني (GDPs) بين الشمال وبين الجنوب الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. ويتغير التوازن حيث أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول التي يشملها ملف تحديث النظام البيئي قد ازدادت في العقود الأخيرة أكثر من تلك التي حققتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبيا في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن ينظر إليها فيما يتعلق بمعدلات نموها السكاني السريع. ويبقى نصيب الفرد من الدخل في الدول الجنوبية (حوالي ٦٠٠٠ دولار أمريكي) أقل من أربعة أمثاله في الشمال، والبطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية رئيسية في جميع أنحاء المنطقة.

إن التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تهيمن عليها ثلاثة قطاعات، جميعها ذات بصمة بيئية كبيرة جداً: (١) قطاع الموارد الطبيعية بما في ذلك الزراعة والغابات وصيد الأسماك، (٢) قطاع الطاقة الذي يعتمد على مصادر غير متجددة، أساساً البترول والغاز، وكذلك على مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة المياه ولكن أيضا الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية، و(٣) قطاع الخدمات ولا سيما السياحة والشحن.

وفي المناطق الأكثر جفافاً من حوض المتوسط، تعتمد الزراعة اعتماداً كبيرا على استخدام مناطق التربة الخصبة والأمطار الكافية أو مياه الري، ولكن الحاجة إلى إنتاج غذاء كاف يجبر السكان على استخدام الأراضي الهامشية التي يمكن أن تتدهور بسهولة.

٧- سياق السياسة البيئية في المنطقة الساخنة

٧-١ الحوكمة

لقد تأثرت المؤسسات الحكومية والنظم القانونية والمكانة البيئية داخلها بتاريخ المنطقة الذي يشمل فترات الاستعمار وتأثير التجارة والتفاعل بين أوروبا وأفريقيا والعالم العربي. إن الأشكال الحديثة للحكومات في المنطقة الساخنة متنوعة. فمعظم الدول هي جمهوريات برلمانية. إن الجزائر والرأس الأخضر ومصر وسورية وتونس هي جمهوريات شبه رئاسية، في حين أن الأردن والمغرب ملكيتان دستوريتان.

فلكل دولة في المنطقة مؤسسات مسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية وحفظ الطبيعة، ولكن كثيرا ما يوجد فرق بين الجهات المسؤولة عن حفظ التنوع الحيوي، والمسؤولة عن الغابات والزراعة، وتلك المسؤولة عن الجوانب الأخرى من البيئة، مثل المياه وإدارة النفايات وإعطاء تراخيص الاستثمار.

إن اللامركزية في السلطة إلى مستويات الحكومة الأدنى تحدث بدرجات متفاوتة عبر المنطقة الساخنة، مع أمثلة على الإدارة المركزية للمناطق المحمية ولكن أيضاً مع تفويض السلطات المحلية وكذلك بعض المنظمات غير الحكومية (NGOs)، في بعض الدول، بإدارة المناطق المحمية.

٧-٢ التشريعات الوطنية

تحرز الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة الساخنة لحوض البحر الأبيض المتوسط تقدماً كبيراً في تحديث سياساتها وتشريعاتها البيئية. وفي حالة بعض دول البلقان، فإن ذلك يعود إلى رغبتها في أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. وتتغير الصورة أكثر في مناطق أخرى من المنطقة الساخنة. فلدى تركيا والبوسنة والهرسك أطر سياسات أقل تطوراً، على الرغم من أن تركيا اتخذت خطوات لتشجيع استخدام الغابات على نحو متعدد الأغراض. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوجد لدى جميع الدول تشريعات تسمح بإنشاء المحميات الطبيعية وحفظ الحياة البرية، إضافة إلى حماية التربة والغابات، ولكن الجزائر ومصر والمغرب وتونس قد أحرزت تقدماً منذ العام ٢٠٠٠ في تعديل وتحديث قوانينها البيئية. أما في ليبيا فإن أحدث القوانين المتعلقة بحفظ الطبيعة قد صدرت في التسعينات، وبالتالي أضحت قوانين إدارة الغابات والصيد قديمة. أما في لبنان فتهدف اللوائح الجديدة، التي تحظر تغيير استخدام الأراضي في الغابات، إلى الحد من حرق الغابات.

لقد أعلنت جميع دول المنطقة الساخنة المناطق المحمية كجزء من جهودها الرامية إلى حماية البيئة. وتتراوح نسبة كل دولة تغطيها المناطق المحمية من أقل من ١٪ في سورية وليبيا إلى أكثر من ١٧٪ في ألبانيا و ٣٠٪ في المغرب. ويعزى الحجم الكبير للمناطق المحمية في المغرب إلى محميات المحيط الحيوي الأربعة الكبيرة والشبكة الواسعة للمواقع ذات الأهمية الحيوية والبيئية.

وقد أعلنت معظم الدول التي يقع عليها التركيز عن مواقع مهمة بموجب اتفاقيات دولية، بما في ذلك اتفاقية رامسار واتفاقية التراث العالمي. وفي ألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وجمهورية الجبل الأسود يوجد أكثر من ١٣٠ موقعاً داخل شبكة إميرالد للمواقع ذات الأهمية الخاصة للحفاظ بموجب اتفاقية برن.

٨- سياق المجتمع المدني

٨-١ نظرة عامة

ويشمل تعريف الصندوق "لمنظمات المجتمع المدني (CSOs)" أشكال عديدة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية والمؤسسات الخيرية والحركات الاجتماعية والشركات الخاصة ووسائط الإعلام والمنظمات المهنية والتعاونيات. وقد تكون هذه الجماعات دولية أو وطنية أو محلية. وفي معظم دول المنطقة الساخنة هناك أمثلة على عمل: (١) منظمات المجتمع المدني الدولية، التي تقع خارج المنطقة الساخنة ولكنها تعمل داخلها (مثل الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، ...الخ)؛ (٢) منظمات المجتمع المدني الإقليمية، التي توجد في دولة واحدة في المنطقة الساخنة، ولكنها تعمل أيضا في دول أخرى في المنطقة الساخنة (مثل ميدمارافيس (Medmaravis)، ميداسيت (Medasset)، تور دو فالات "مرصد المناطق الرطبة المتوسطية" (Tour du Valat)، ...الخ)؛ (٣) منظمات المجتمع المدني الوطنية العاملة داخل دولها؛ (٤) المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مواقع محددة أو في مناطق محددة. وهناك شبكات متعددة وعلاقات تعاونية داخل هذه المجموعات الأربعة وفيما بينها، على أساس الأهداف المشتركة وتمويل أو تبادل المهارات والمعارف والعديد من المبادرات للتعاون عبر الحدود في حفظ الطبيعة والتنمية المستدامة.

وتتباين البيئة القانونية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني تبايناً واسعاً، وقد تغيرت في عدة دول في السنوات الأخيرة. إن دول البلقان داخل المنطقة الساخنة هي أعضاء في المجلس الأوروبي، وبالتالي فهي أطراف في اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تكفل الحق في تكوين الجمعيات. إن جميع دول المنطقة الساخنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أعضاء في الجامعة العربية (جامعة الدول العربية سابقاً)، على الرغم من أن عضوية سورية قد عُلقت منذ العام ٢٠١١. ومنذ اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٤، سعت منظمات المجتمع المدني، ولاسيما منذ انتفاضات الربيع العربي عام ٢٠١١، إلى تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية من خلال الجامعة العربية. وقد أبدت الجامعة استعداداً متزايداً لمعالجة القضايا الحرجة التي تواجه العالم العربي بالاشتراك مع المجتمع المدني، وأعلنت أن العقد ٢٠١٦-٢٠٢٦ هو عقد منظمات المجتمع المدني العربية.

ولا يزال هناك عدد قليل فقط من المنظمات غير الحكومية البيئية في الدول المحورية، بل وعدد أقل منها نشط في قضايا التنوع الحيوي. إن الاهتمام الأكاديمي بحفظ التنوع الحيوي متطور بشكل جيد في معظم الدول في المنطقة الساخنة. وفي بعض المناطق (لا سيما في البلقان)، يقوم أصحاب المصلحة الأكاديميون بالكثير من أنشطة الحفاظ على الطبيعة، لا سيما في الدول التي يكون فيها قطاع

المنظمات غير الحكومية غير متطور نسبياً. أما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فتقتصر المشاركة الأكاديمية على البحوث والمنشورات، مع مساهمة مباشرة أقل في إجراءات الحفاظ. وفي كثير من الحالات، فإن مراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية كانت تعتبر "حاضنات" للمنظمات غير الحكومية.

ويشكل القطاع الخاص عنصراً مهماً من عناصر المجتمع المدني، وهو مسؤول جزئياً عن الاستخدام غير المستدام للموارد، ولكنه أيضاً يساهم في الإدارة المستدامة للموارد. إن تمويل المسؤولية الاجتماعية للشركات ينمو في المنطقة وقد كان له تأثير مهم على أنشطة منظمات المجتمع المدني. وهناك أيضاً أمثلة للمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات التي تعمل مع أصحاب الأراضي في القطاع الخاص لجعل إدارتها للموارد أكثر استدامة وصديقة للتنوع الحيوي. وقد وضعت العديد من الشركات نظم لدعم المنظمات غير الحكومية المحلية أو المجتمعات المحلية العاملة على حفظ التنوع الحيوي، والعمل مع منظمات المجتمع المدني مباشرة أو من خلال المؤسسات المرتبطة بها.

وعلى المستوى الشعبي، هناك العديد من الجمعيات المحلية من أجل التنمية التي تشمل أيضا جوانب الاستدامة، وفي كثير من الأحيان، حفظ التنوع الحيوي والغابات والأراضي الرطبة والتربة. هذه الجمعيات غالبا ما تكون نشطة فقط على مستوى القرية، وهي توجد في جميع أنحاء المنطقة الساخنة في أشكال مختلفة كثيرة.

٨-٢ احتياج القدرات

إن الدور الكامن لمنظمات المجتمع المدني يتسع في معظم دول المنطقة الساخنة. وبشكل متزايد، فإن التحدي الذي تواجهه هو القدرات المحدودة للمجتمع المدني على الاستفادة من هذه الفرصة الكامنة للتوسع، حيث أن أهم مجالات التنمية المؤسسية بين منظمات المجتمع المدني هي الموارد البشرية ونظم الإدارة والتخطيط الاستراتيجي والشراكات والموارد المالية والتعاون عبر الحدود. إن الاحتياج الأكبر يكون الحاجة إلى الموارد المالية والتعاون الدولي، والتي تتعلق في بعض الحالات بصعوبة تلقي التمويل من الخارج.

إن القيود المفروضة على فعالية المجتمع المدني في دول البلقان، هي غالباً نتيجة للتركز الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في المدن الكبيرة والعواصم، والاعتماد على دعم المانحين الأجانب، ومحدودية القدرة الداخلية، والعلاقات المختلطة مع الحكومة، التي غالباً ما تتسم بانعدام الثقة من كلا الجانبين. علاوة على ذلك، فإن التشبيك والتعاون ضمن منظمات المجتمع المدني، وكذلك بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، عادة ما تكون ضعيفة.

لقد اتسم مجتمع المنظمات غير الحكومية البيئية في الشرق الأوسط تقليدياً بعدد قليل من المنظمات الراسخة جيداً والتي غالباً ما تكون ذات علاقات وثيقة مع الحكومة مع تفويض واضح للعمل. وعلى الرغم من ذلك، تفتقر العديد من المنظمات غير الحكومية إلى تمويل آمن ومستقل.

أما المنظمات غير الحكومية البيئية في شمال أفريقيا فإنها ضعيفة تاريخياً إلى حد ما، مما جعل مساهمتها صغيرة نسبياً في المحافظة على البيئة. وفي ذات الوقت فقد ركزت المنظمات الأكاديمية تركيزاً أكبر على البحث العلمي من إجراءات المحافظة على البيئة.

٨-٣ أدوار المجتمع المدني

خلال عملية تحديث ملف النظام البيئي، ربط أصحاب المصلحة الوطنيون الإجراءات مع التهديدات التي تم تحديدها، ثم حددوا الأدوار التي يمكن أن تلعبها منظمات المجتمع المدني في التصدي لهذه التهديدات:

- رصد النظم البيئية للتخطيط والتقييم؛ وتحديد المناطق ذات الأولوية.
- رصد تنفيذ التحديدات على الصيد وقطع الأشجار وصيد الأسماك وتطوير السياحة.
- إسداء المشورة للسلطات بشأن القضايا ذات الصلة في مجالي التنوع الحيوي وتغير المناخ.
- تعزيز الوعي وتثقيف العامة بشأن القضايا ذات الصلة، مثل حرائق الغابات وإدارة النفايات والإنتاج المستدام وأمور المحافظة على البيئة بشكل عام ...الخ.
- تعميم الحماية في السياسات والتخطيط: تحسين التعاون بين منظمات المجتمع المدني وأعمال الدعم والمسائل القانونية والمشاركة في جلسات الاستماع العلنية؛ والمشاركة في صياغة مسودات القوانين وقرارات تخطيط استخدام الأراضي.
- استعادة مجتمعات الأنواع والنظم البيئية (على سبيل المثال، تغذية النسور، زراعة أنواع الأشجار الأصلية) لطبيعتها.
- دعم تطوير وتسويق المنتجات من أجل اقتصاد مستدام: إعطاء ووضع العلامات التجارية لمنتجات المزارع؛ السياحة المستدامة؛ الممارسات التقليدية؛ ومصادر الدخل البديلة.

٩- تهديدات التنوع الحيوي في المنطقة الساخنة

يبلغ عدد سكان دول منطقة حوض البحر المتوسط الساخنة حوالي ٥١٥ مليون نسمة، يعيش ٣٣٪ منهم على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى الزيارات التي يقوم بها قرابة ٢٢٠ مليون سائح سنوياً، فإن المنطقة تتعرض لأحد أشد الضغوط من الزوار والمقيمين على الموائل الطبيعية المتبقية التي تصادف في أي مكان على وجه الأرض. ونتيجة لذلك، فإن هذه المنطقة الساخنة لديها أقل نسبة من الغطاء النباتي المتبقي من أي منطقة ساخنة أخرى، أي أقل من ٥٪.

إن الأنشطة المرتبطة بتعديلات النظام الطبيعي والتلوث والزراعة هي التهديدات التي تؤثر على أكبر عدد من الأنواع المهددة في المنطقة الساخنة. إن الأنواع المعرضة لخطر الانقراض في البيئات الأرضية تهددها أساساً الزراعة (التكثيف والهجر/الاهمال) والتنمية الحضرية وتعديلات النظم الطبيعية والأنواع الغازية. وفي بيئات المياه العذبة فإن تعديلات الأنظمة الطبيعية (مثل السدود) والتلوث وتغير المناخ

والأنواع الغازية هي المهددات الرئيسية. وبالنسبة للأنواع المهددة في البيئات البحرية، فإن التهديدات الرئيسية التي تم تحديدها هي صيد الأسماك وجمعها بشكل جائر والتغير المناخي والأنواع الغازية.

الضغط على موارد المياه. لقد تم فقد أو تدهور أو تجزئة مساحات كبيرة من موائل المياه العذبة مما أثر تأثيراً كبيراً على التنوع الحيوي. إن ٣٢٪ من أسماك المياه العذبة في حوض المتوسط مهددة ببناء السدود. وتسود الجهود الرامية إلى زيادة إمدادات المياه وبناء البنى التحتية الكبيرة للمياه على سياسات المياه ضمن منطقة المتوسط إلى حد كبير ولكنها تخفض من احتياطيات المياه الجوفية وتدفقات الأنهار والجداول.

النار وإخماد الحرائق. إن حوض المتوسط هو أحد أكثر المناطق المعرضة للحرائق في العالم وله تاريخ من حرائق الغابات التي دمرت مساحات كبيرة منها. ويتوقع أن تصبح حرائق الغابات أكثر تواتراً وأكبر أثراً مع تغير المناخ. لقد أدت عمليات التجزئة والتدهور إلى الحد من قدرة الأنواع ومجتمعاتها على مقاومة حرائق الغابات، وجعل إعادة ظهور الأنواع واستيطان المناطق المحروقة أكثر صعوبة.

التلوث. إن المصادر الرئيسية للتلوث في حوض المتوسط هي مياه المجاري والصرف الصحي من المصادر الحضرية، ومبيدات الآفات والمغذيات المضافة في الزراعة، والمعادن الثقيلة والزيوت من المنشآت الصناعية، والمواد الكيميائية السامة من عمليات التعدين، والنفايات الصلبة من المصادر المختلفة. إن النظم البيئية للمياه العذبة، التي تمثل أدنى نقطة في كل مساقط المياه، تتلقى الكثير من التلوث البري، مع حدوث آثار على أنواعها من خلال التلوث وزيادة مستوى المغذيات الطبيعية للمياه السطحية والجوفية.

تكثيف الزراعة وهجر/إهمال الأراضي. يرتبط التكثيف عموماً مع الغلة العالية ولكن أيضاً مع تغييرات كبيرة في البيئة الطبيعية مما يؤدي إلى فقدان التنوع الحيوي. ويؤدي التخلي عن الأراضي وهجرها إلى فقدان المناظر الطبيعية المزروعة والموائل المناظرة لها مثل السهوب، والمروج الجبلية، والمراعي الشجرية الإيبيرية والأدغال الشجيرية المتوسطية.

البنية التحتية والتنمية السكانية. إن التحضر المرتبط بهجرة السكان وتطور قطاع السياحة قد أدى لتعريض المناطق الساحلية، ذات العدد القليل من السكان في السابق، إلى ضغوط شديدة من جراء تغير استخدام الأراضي.

البنية التحتية للنقل وممرات الخدمة. تسبب هذه التطورات تجزئة الموائل الطبيعية، مما له عواقب سلبية على اختيار الموائل، وفرة وتنوع الأنواع، والحد من أو تعطيل هجرة وتشتت الأفراد.

استخدام الموارد الحيوية. ويشمل ذلك قطع الأشجار والصيد الجائر للأسماك وصيد الطيور والثدييات وجمع النباتات البرية ذات القيمة التجارية

الأنواع الغريبة الغازية. تشكل هذه الأنواع خطراً على النظم البحرية وأنظمة المياه العذبة على وجه الخصوص وأيضاً على النباتات البرية.

تشمل الدوافع الكامنة وراء التهديدات كل من النمو والحركة السكانية والنمو الاقتصادي السريع، وزيادة الاستهلاك وعدم المساواة في الحصول على الموارد، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، والنقص في تقييم خدمات النظم البيئية أثناء صنع القرار.

١٠- تغير المناخ

١٠-١ تغير المناخ المستقبلي المتوقع

يتميز حوض المتوسط بشتاء بارد ورطب وصيف حار وجاف لفترات طويلة. لقد كانت هناك زيادة في الأيام الحارة وزيادة عامة في الجفاف في العقود الأخيرة عبر شمال البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت نفسه، شهدت منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط اتجاهات احترار سنوية وموسمية تجاوزت كثيراً التغيرات الناجمة عن التقلب الطبيعي كما شهدت بعض المناطق انخفاضاً كبيراً في كمية الأمطار الهاطلة في الشتاء وفي أوائل الربيع. وهناك اتفاق كبير بين النماذج المناخية في إطار جميع سيناريوهات الانبعاثات التي سترتفع فيها درجات الحرارة في حوض البحر الأبيض المتوسط. واستناداً إلى سيناريو للانبعاثات المتوسطة، يمكن أن تكون درجات الحرارة أعلى من مستوياتها بـ ٣,٥ إلى ٧ درجات مئوية بنهاية القرن مقارنة بمستويات الفترة ١٩٦١-١٩٩٠ لشرق المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تكون أكبر زيادة في درجات الحرارة في منطقة البلقان وتركيا. ومن المرجح أيضاً أن تحصل المنطقة على كميات أقل من الأمطار السنوية، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة وثابتة في منطقة الجفاف. ومن المرجح أن يرتفع متوسط رطوبة شمالي البحر المتوسط بنسبة ١٠٪ في فصل الشتاء، ولكنه سيصبح أكثر جفافاً بـ ٣٠٪ في الصيف، في حين أن جنوب البحر المتوسط سوف يواجه انخفاضاً طفيفاً في هطول الأمطار على مدار السنة.

وفي النظم البيئية البحرية، يتميز البحر الأبيض المتوسط بطبقة متجانسة من المياه تقل عن ٣٠٠ متر، والتي تظل في درجة حرارة وملوحة ثابتة على مدار السنة. ومع ذلك، فعلى مدى العقد الماضي ارتفعت درجة حرارة وملوحة هذه الطبقة بشكل ملحوظ على أساس سنوي. كما أن درجات الحرارة السطحية آخذة في التغير، مع زيادة ملحوظة بلغت حوالي ١ درجة مئوية منذ الثمانينيات. وبحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، من المتوقع أن ترتفع درجات حرارة سطح البحر بمعدل متوسط قدره ٢,٥ درجة مئوية بالمقارنة مع اليوم، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة ملوحة السطح والطبقات المتوسطة والعميقة، ومن المرجح أن تستمر الحموضة في الزيادة أيضاً بسبب استمرار انبعاثات CO_2.

١٠-٢ الآثار المتوقعة على التنوع الحيوي

إن تأثير ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار في منطقة المتوسط سيكون على نطاق واسع، مما يؤثر على النظم البشرية والطبيعية. ومن النتائج التي لوحظت بالفعل، والتي لها أهمية خاصة لحفظ الكائنات الحية في المنطقة الساخنة، زيادة كبيرة في مدى وتواتر حرائق الغابات منذ السبعينيات.

ففي جنوب أوروبا، بما في ذلك حوض المتوسط، من المتوقع أن يكون هناك انخفاض كبير في تنوع تجمعات النباتات والطيور والثدييات، التي لن تقابلها مكاسب متوقعة في مناطق ذات خط عرض مرتفع أو ارتفاع أعلى، مما يؤدي إلى اتجاه نحو التجانس عبر القارة. وتعتبر النظم البيئية الجبلية والأراضي الرطبة هي الأكثر تعرضاً للخطر ولكن قد تكون هناك أيضا تغييرات كبيرة في تكوين الأنواع من الغابات. فمن المتوقع أن تزداد الشجيرات زيادة كبيرة. وفي النظم البيئية البحرية، سيؤدي استمرار الاحترار والتغيرات في الملوحة إلى فقدان أنواع المياه العميقة والباردة، وإلى تفضيل الأنواع الأكثر قابلية للتكيف وانتشارها، والكثير منها قادمة من الأطلسي.

١٠-٣ الإجراءات التي يتخذها المجتمع المدني

يشكل تغير المناخ مخاطر مباشرة وغير مباشرة على المجتمعات البشرية، بما في ذلك ما يتعلق بالإنتاج الزراعي والصحة العامة والبنية التحتية. ويجب أن تخفف المحافظة على البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خطر تغير المناخ بشكل واضح، فضلاً عن المساهمة في التكيف. وتشمل الإجراءات التي يمكن للمجتمع المدني اتخاذها أو الترويج لها ما يلي:

- تعزيز إدارة المناطق المحمية القائمة (وإنشاء مناطق جديدة) كملاذ لتأهيل الأنواع الواقعة تحت ضغط تغير المناخ.
- تحسين التواصلية بين المناطق المحمية والمواقع المهمة الأخرى لتوفير الفرص لهجرة الأنواع إلى المناخات الأكثر ملاءمة.
- حفظ النظم البيئية واستعادتها للحد من الانبعاثات وزيادة حجوزات الكربون.
- إظهار نُهُج التكيف المعتمدة على النظم البيئية مثل الإدارة المستدامة، وحفظ النظم البيئية واستعادتها.

١١- تقييم الاستثمارات الحالية للمحافظة على البيئة

١١-١ مقدمة

يتوفر التمويل لحفظ التنوع الحيوي من الجهات الرسمية المانحة للمعونات والصناديق متعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة. إن البيانات المتعلقة بأنواع وكميات التمويل غير متسقة ومتناقضة، لكن أفضل تقدير لعام ٢٠١٤ هو أن حوالي ٢٧٤ مليون دولار أمريكي قد أُنفقت على حفظ التنوع الحيوي أو مشاريع وثيقة الصلة في الدول التي يغطيها تحديث ملف النظام البيئي.

الجدول ١١-١ التقييم ذو الدلالة للتمويل المستثمر في حفظ التنوع الحيوي في عام ٢٠١٤ في الدول التي يشملها تحديث ملف النظام البيئي

فئة مصدر التمويل	المبلغ (بملايين الدولارات)	المساهمون الرئيسيون
تمويل المساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف	١٠٠	AFD, FFEM, USAID
تمويل متعدد الأطراف	١٤٤	GEF, CEPF
مؤسسات خاصة	٣٢	MAVA
الاجمالي	**٢٧٤**	

ملاحظة: العديد من الأرقام المدرجة هي القيمة الإجمالية للمشاريع متعددة السنوات، وهي لا تمثل التمويل المتاح للحفاظ في تلك السنة، ولكنها تشير إلى الالتزامات التي تم التعهد بها خلال تلك السنة.

١١-٢ المصادر الرئيسية لاستثمار المحافظة على البيئة في المنطقة الساخنة

الجهات المانحة الثنائية

لقد ساهم ما لا يقل عن ٢٩ مانحاً ثنائي الأطراف في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية (ODA) بما يقارب من ٢١ مليار دولار أمريكي للمنطقة في عام ٢٠١٤. إن مبلغ ١٨,٦ مليار دولار أمريكي (٨٩٪) من هذا المجموع تم تقديمه من ستة مانحين: الاتحاد الأوروبي؛ الإمارات العربية المتحدة؛ تركيا؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ ألمانيا؛ وفرنسا.

الاتحاد الأوروبي. يعد الاتحاد الأوروبي، على الصعيد العالمي، أكبر مساهم في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالتنوع الحيوي، وهو ملتزم بهدف اتفاقية التنوع الحيوي ("التزام حيدر آباد") بمضاعفة التدفقات المتعلقة بالتنوع الحيوي إلى الدول النامية بحلول عام ٢٠١٥، استناداً إلى متوسط الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، والابقاء على هذا المستوى حتى عام ٢٠٢٠.

فرنسا. الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) هي أحد المساهمين الستة الرئيسيين في المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى دول التنسيق في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة. فمن بين ١٢٠ مشروعاً ممولاً في المناطق الفرعية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، يتعلق نصفها تقريباً بالقضايا البيئية (المياه والصرف الصحي والتلوث ...الخ). الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM) يقوم بتمويل مشاريع في مجالات تغير المناخ (الطاقة واستخدام الأراضي ذات الصلة) والمياه الدولية والتنوع الحيوي وتدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة. ففي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة يجري تنفيذ (أو انتهى مؤخراً تنفيذ) ثمانية مشاريع من صناديق تغير المناخ والتنوع الحيوي.

اليابان. كانت اليابان على الصعيد العالمي واحدة من أكبر المساهمين الأربعة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لحفظ التنوع الحيوي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ومع ذلك لم تقم اليابان في السنوات الأخيرة بتمويل سوى مشروع واحد يتعلق بالتنوع الحيوي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ألمانيا. كانت ألمانيا على الصعيد العالمي أكبر المانحين الثنائيين لمشاريع حفظ التنوع الحيوي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. حيث تمول الوزارة الاتحادية للتعاون الإنمائي (BMZ) والوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة والبناء والسلامة النووية (BMU) مشاريع تتعلق بالتنوع الحيوي من خلال برنامج المعونة الألماني، كما تمول هذه الوزارة أيضا مشاريع من خلال المبادرة المناخية الدولية. كما أن المساعدات الألمانية الأخرى للبيئة تكون في سياق تغير المناخ، وعلى وجه التحديد الطاقة المتجددة.

تقدم كل من **إسبانيا** و**المملكة المتحدة** و**الولايات المتحدة الأمريكية** بعض المساهمات في البرامج التي تستهدف أو تؤثر إيجابياً على البيئة. أما **تركيا** و**الإمارات العربية المتحدة** فتعتبران من الجهات المانحة الرئيسية في المنطقة، لكنها تركز حصراً على المساعدات الإنسانية والاقتصادية.

الجهات المانحة متعددة الأطراف

مرفق البيئة العالمي (GEF). لقد استثمر مرفق البيئة العالمي نحو ٤٤٠ مليون دولار أمريكي في الأنشطة ذات الصلة بالتنوع الحيوي في دول المنطقة الساخنة التي يشملها تحديث ملف النظام البيئي منذ إنشاء الصندوق، من خلال ٨٧ مشروعاً تستهدف دولةً منفردةً و٣٧ مشروعاً إقليمياً. ويجري حاليا تنفيذ ٢٨ مشروعاً في دولة منفردة (يبلغ مجموع استثمارات المرفق فيها ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وإن لم يكن للمرفق أية مشاريع في ليبيا أو فلسطين أو سورية. كما توجد برامج للمنح الصغيرة ضمن مرفق البيئة العالمي في ١٢ دولة من الدول المشمولة بتحديث ملف النظام البيئي، رغم عدم وجود أي منها في كوسوفو أو البوسنة والهرسك أو جمهورية الجبل الأسود أو ليبيا. لقد قدمت هذه البرامج الاثنتي عشرة ١،٧٧٢ منحة لمنظمات المجتمع المدني المحلية منذ العام ١٩٩٣، بقيمة إجمالية قدرها ٤٦,٦ مليون دولار، بمتوسط قدره ٢٦،٠٠٠ دولار أمريكي لكل منحة. ويمول برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي مجموعة واسعة من الأنشطة، ولكن المشاريع في مجال التنوع الحيوي هي الغالبة في كل دولة باستثناء مصر حيث يشكل التخفيف من آثار تغير المناخ ٧٥٪ منها.

بنوك التنمية. يُعد البنك الدولي من المانحين الرئيسيين في المنطقة، حيث يضطلع بأنشطة في جميع الدول باستثناء اثنتين من الدول التي يغطيها تحديث ملف النظام البيئي. ويوجد هناك أكثر من ٧٢ مشروعاً في إطار موضوع البيئة وإدارة الموارد تنفذ في ١١ دولة، بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع إقليمية.

المؤسسات الخاصة. هناك عدد قليل من المؤسسات الخاصة بين أهم الممولين لحفظ التنوع الحيوي في منطقة الحوض الساخنة. وقد كانت مؤسسة مافا (MAVA) داعماً رئيسياً لإجراءات المحافظة على البيئة في المنطقة الساخنة، ولكنها ستوقف التمويل، على الأقل في شكله الحالي، في العام ٢٠٢٢. وبالتالي، تركز استراتيجية المؤسسة الحالية (٢٠١٦-٢٠٢٢) على تعميم وتكرار النُهُج الناجحة. ومن المؤيدين الداعمين الآخرين لأعمال المحافظة على البيئة في المنطقة الساخنة مؤسسة الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو، ومؤسسة ناندو بيريتي (Nando Perretti Foundation)، ومؤسسة ثالاسا (Thalassa Foundation)، ومؤسسة ستافروس نيارخوس (Stavros Niarchos Foundation)، وصندوق الحمى، وصندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، ومؤسسة رَفورد (Rufford Foundation).

صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة (CEPF). لقد أدى الاستثمار الأول للصندوق في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، من ٢٠١٢-٢٠١٧ إلى منح ١٠٨ منح لـ ٨٤ منظمة مختلفة في ١٢ دولة، باستثمار إجمالي قدره ١١ مليون دولار أمريكي. وساهمت الإجراءات التي يمولها الصندوق مباشرة في تحسين إدارة المواقع، وحفظ الأنواع المهددة بالانقراض، وتحسين السياسات المتعلقة بالبيئة، وزيادة التعاون والتواصل الإقليمي والتشبيك فيما بين منظمات المجتمع المدني.

١١-٣ الاتجاهات والثغرات في الاستثمار في المنطقة الساخنة

على الرغم من أن أول وثاني أكبر الممولين الثنائيين في العالم لحفظ التنوع الحيوي، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، هم مانحون رئيسيون للمنطقة، فإن تركيزهم الأساسي ليس التنوع الحيوي، مع أن صندوق المناخ الدولي في ألمانيا يعتبر استثناءً مهماً لذلك. ومن بين الجهات المانحة متعددة الأطراف، يوفر مرفق البيئة العالمي أكبر قدر من التمويل للتنوع الحيوي، حيث يجري تنفيذ ٢٨ مشروعاً يبلغ مجموع قيمتها ١٣٦ مليون دولار أمريكي. إن مشاريع مرفق البيئة العالمي الكبيرة والمتوسطة الحجم تركز تركيزاً قوياً على النُهُج على مستوى المناظر الطبيعية وخدمات النظم البيئية، وتُظهر المشاريع قيد الدراسة أن النسبة المخصصة للنظم البيئية البحرية ستزداد في المستقبل.

في حين أنه من الصعب إعطاء رقم دقيق، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التمويل في المنطقة الساخنة. ويتصدى الصندوق لمكانة حيوية من خلال تمكين المجتمع المدني وإشراكه واتخاذ إجراءات تمويلية لحفظ المواقع والأنواع، ولكن يتعين القيام بقدر أكبر من العمل.

١٢- الحيز المناسب للاستثمار من الصندوق

إن تحديد الصندوق للحيز المناسب في حوض البحر الأبيض المتوسط يستدل بالأهداف العالمية للبرنامج، لتوفير التمويل السريع والمرن للمجتمع المدني للعمل في المجالات التي يكون فيها التنوع الحيوي المهم عالمياً تحت التهديد الأكبر، ويستدل عليه بالخبرة المكتسبة خلال المرحلة الاستثمارية الأولى للصندوق.

١٢-١ الدول المؤهلة

إن دعم الصندوق يتوفر من أجل إجراءات المحافظة على البيئة داخل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة في الدول الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي CBD، وكذلك الدول الأعضاء في البنك الدولي، باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأقاليم التابعة لها، والدول المستقلة في أوروبا المتوسطية (أندورا، سان مارينو، موناكو، ...الخ). كما أن الوضع الأمني في بعض الدول يحول حالياً دون تقديم منح فعالة إلى المجتمع المدني، على الرغم من أن هذا قد يتغير خلال السنوات الخمس المقبلة. ويوجز الجدول (١٢-١) الدول المؤهلة من المنطقة الساخنة لدعم الصندوق.

الجدول ١٢-١ أهلية الدول التي يشملها تحديث ملف النظام البيئي للدعم المقدم من الصندوق

المنطقة الفرعية	الدولة	الأهلية للدعم المقدم من الصندوق في المرحلة الثانية
البلقان	ألبانيا	مؤهلة
	البوسنة والهرسك	مؤهلة
	كوسوفو	غير مؤهلة حالياً، ليست من الموقعين على اتفاقية التنوع الحيوي
	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	مؤهلة
	جمهورية الجبل الأسود	مؤهلة
الشرق الأوسط	اسرائيل	غير مؤهلة (ليست عضوا في البنك الدولي)
	الأردن	مؤهلة
	لبنان	مؤهلة
	فلسطين	غير مؤهلة (ليست عضوا في البنك الدولي)
	سورية	غير مؤهلة حالياً بسبب الوضع الأمني
شمال أفريقيا	الجزائر	مؤهلة
	الرأس الأخضر	مؤهلة
	مصر	مؤهلة
	ليبيا	مؤهلة (ولكن مع القيود الجغرافية على الجزء الغربي من البلاد بسبب الوضع الأمني)
	المغرب	مؤهلة
	تونس	مؤهلة
تركيا	تركيا	مؤهلة

١٢-٢ نظرية التغيير للصندوق في المنطقة الساخنة لحوض البحر الأبيض المتوسط

تستند نظرية التغيير الشاملة للبرنامج حول التأثير على سلوك الجهات الحكومية الفاعلة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمجتمع المدني المحلي، لتشجيعهم وتمكينهم من استخدام نفوذهم لصالح التنوع الحيوي واستدامة النظم البيئية. وفيما يلي أدناه وصف للتغييرات المحددة المرجوة في كل من هذه المجموعات، ودور المستفيدين من الصندوق في تحقيق هذه التغييرات.

الدولة هي من يدير المناطق المحمية. إن الأولوية هي تحسين فعالية إدارة المناطق المحمية القائمة. ويشمل دور المستفيدين من الصندوق توفير تحالفات بين موظفي المناطق المحمية والحكومات المحلية والجماعات ذات المصلحة مثل اتحادات وجمعيات الصيد أو شركات السياحة.

الدولة مسؤولة أيضا عن إدارة مساحات كبيرة من الأراضي كمحميات للغابات، أو محميات مساقط المياه أو أية خطط أخرى. وتتمثل الأولوية في إدماج التنوع الحيوي في خططها وممارساتها الإدارية. وهنا، يمكن للجهات التي يمنحها الصندوق تقديم المعلومات والمساعدة.

الدولة هي المشرِّع والمنظِّم لاستخدام الموارد الطبيعية. والأولوية لتعزيز القوانين واللوائح وجعل التنفيذ أكثر فعالية. ويمكن للجهات الحاصلة على المنح من الصندوق المساهمة بتقديم المعلومات ودراسات الحالات، ولكن هناك أيضاً دور لأمانة الصندوق وفريق التنفيذ الإقليمي (RIT) في المساعدة على توصيل نتائج المانحين إلى الحكومات المحلية ومساعدة منظمات المجتمع المدني المحلية على الانخراط في العمليات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن *دور الجهات الفاعلة في القطاع الخاص* قد يؤدي إلى تحسين ممارسات الإدارة أو الحد من أثرها أو تقديم الدعم للحفاظ. إن إقامة علاقات طويلة الأمد للمساندة بين الشركات ومواقع أو أنواع معينة هو وسيلة مهمة لتعزيز الاستدامة.

إن جماعات المجتمع المدني المحلية هي المستفيد المباشر من مشاركة الصندوق، وهم الشركاء في إدارة الموارد. إن مشاركة الصندوق تهدف إلى تحديد الهموم المشتركة بشأن حفظ التنوع الحيوي وبناء القدرات والمساهمة في التحسينات المستدامة في سبل العيش.

١٢-٣ التركيز الاستراتيجي للبرنامج، ٢٠١٧-٢٠٢٢

يشكل البرنامج العام أربعة اعتبارات استراتيجية:

دعم المنظمات المحلية والوطنية في سياق إقليمي. سيركز الصندوق على دعم المجتمع المدني المحلي والوطني، مع اقتصار منح المنظمات الدولية على الإجراءات التي قد تتطلب خبرة معينة لا تتوفر بعد في الدول المؤهلة، أو أن الهدف الرئيسي هو نقل المهارات والقدرات إلى الشركاء المحليين أو الوطنيين. وسيتم تسليم بناء القدرات كجزء من المنح الخاصة بالمشروعات، ومن خلال التبادل "بين الشمال والجنوب" وبين "الجنوب والجنوب" بين المواقع وبين منظمات المجتمع المدني.

المشاركة الاستراتيجية مع القطاع الخاص. إن الدروس المستفادة من المرحلة الأولى هي: البدء على المستوى المحلي مع الشركات الراسخة في المجتمع والمنطقة الطبيعية؛ البحث عن فرص لتعزيز صورة الصناعة/ الأعمال التجارية في نفس الوقت الذي يتم فيه تقديم فوائد الحفاظ؛ جمع البيانات التي توضح لرجال الأعمال الفوائد المالية لهذه الاجراءات؛ وأن تكون أكثر إبداعا في البحث عن فرص للحصول على دعم عيني من الأعمال التجارية. قد يوفر كل من السوق المتنامية للتجارة العادلة والسلع المنتجة على نحو مستدام فرصاً لتحفيز المزارعين ومديري الأراضي على اعتماد نُهُج صديقة للتنوع الحيوي، على الرغم من الاعتراف بالقيود المفروضة على وضع العلامات البيئية والاعتماد على تحقيق احتياجات سعرية لا بد من تفاديها.

البناء على الإجراءات المحلية لتحقيق التأثيرات على السياسات. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة للبناء على المشاريع القائمة على الموقع لمعالجة السياسة الأوسع نطاقاً والتمويل والمسائل البرامجية العامة، مع أدوار لـ RIT والشركاء والجهات المستفيدة. وسيسهل البرنامج الربط بين الجهات المستفيدة ومتخذي القرارات، كما سيساهم في الشراكات والعمليات الجارية للتخطيط والإصلاح، وفي تعزيز دور وتقبُّل قيمة منظمات المجتمع المدني بشكل عام.

إدارة المخاطر. هناك خطران مهمان على البرنامج، وهما تخصيص موارد للعديد من المشاريع، والوضع السياسي والأمني المتقلب في عدة دول من المنطقة الساخنة. ويقترح هذا الملف إدارة هذه المخاطر عن طريق: التركيز على مجموعة محدودة من المواقع ذات الأولوية العالية؛ مع التركيز على العمل المرتبط بالموقع؛ ونشر وتدريج المخاطر الجغرافية عن طريق الاستثمار عبر الدول المؤهلة؛ وتهيئة فرص للتعاون والتناغم بين المنح.

١٣- استراتيجية استثمار الصندوق والتركيز البرامجي، ٢٠١٧-٢٠٢٢

سيتركز دعم الصندوق على إجراءات المحافظة على البيئة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة على ثلاثة نظم بيئية ذات أولوية (المناطق الساحلية؛ والمياه العذبة؛ والمناظر الطبيعية ذات الادارة التقليدية)، وعلى مجموعة أنواع (النباتات)، وعلى دعم التركيز الموضوعي (التشبيك الإقليمي). وترتكز هذه التوجهات الاستراتيجية على ثلاث أولويات شاملة: التركيز على إجراءات الحفاظ القائمة على الموقع؛ إدماج بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في المشاريع؛ والاهتمام باستدامة وتعميم الآثار الايجابية. والجدول التالي يُظهر التوجهات الاستراتيجية وأولويات الاستثمار لبرنامج الاستثمار في الصندوق خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

الجدول ١٣-١ التوجهات الاستراتيجية وأولويات الاستثمار للصندوق في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة، ٢٠١٧-٢٠٢٢

التوجهات الاستراتيجية	أولويات الاستثمار
١- دعم المجتمع المدني لإشراك أصحاب المصلحة في إظهار نُهُج متكاملة للحفاظ على التنوع الحيوي في المناطق الساحلية.	١-١- إشراك أصحاب المصلحة المحليين في إجراءات الحفاظ التي تتطرق إلى التهديدات للعناصر الرئيسية للتنوع الحيوي في المناطق المهمة للتنوع الحيوي ذات الأولوية في المناطق الساحلية.
	١-٢- إشراك أصحاب المصلحة ضمن القطاع الخاص في تبني ممارسات مستدامة تقدم آثارا إيجابية للحفاظ في المناطق المهمة للتنوع الحيوي ذات الأولوية في المناطق الساحلية.
	١-٣- دعم المجتمع المدني في التعامل مع الحكومات المحلية أو الوطنية لإدراج حفظ التنوع الحيوي في عمليات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واستخدام الأراضي وتخطيط التنمية.
٢- دعم الإدارة المستدامة لمساقط المياه من خلال نُهُج متكاملة لحفظ التنوع الحيوي المهدد للمياه العذبة.	٢-١- تعزيز قاعدة المعارف بشأن التنوع الحيوي للمياه العذبة وأهمية خدمات النظم البيئية للمياه العذبة.
	٢-٢- اتخاذ إجراءات للحد من التهديدات وتحسين إدارة مواقع مختارة في مساقط المياه العذبة ذات الأولوية بمشاركة أصحاب المصلحة المحليين.
	٢-٣- التعامل مع الحكومة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم الممارسات المتكاملة لإدارة أحواض الأنهار التي تحد من التهديدات التي يتعرض لها التنوع الحيوي في مناطق إدارة مساقط المياه (CMZs) ذات الأولوية.
٣- تعزيز المحافظة على الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي اللازمة لحفظ التنوع الحيوي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الممرات ذات الأولوية وذات القيم المرتفعة من النواحي الثقافية والتنوع الحيوي.	٣-١- دعم المجتمعات المحلية لزيادة الفوائد التي تتلقاها من المحافظة على الممارسات التقليدية والاستخدامات الزراعية واستخدامات الأراضي بشكل صديق للتنوع الحيوي وتعزيزها.
	٣-٢- تعزيز الوعي بين أفراد المجتمع المحلي وصانعي القرارات من الحكومة بقيمة الممارسات التقليدية واستخدامات الأراضي بشكل صديق للتنوع الحيوي لأجل ضمان الاعتراف بها ودعمها.
	٣-٣- تشجيع أصحاب الأعمال في السلسلة التجارية على دعم وتشجيع الممارسات التقليدية واستخدامات الأراضي بشكل صديق للتنوع الحيوي.
٤- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في دعم الحفاظ على النباتات المعرضة للانقراض بشكل حرج أو ذات نطاق الانتشار المحدود للغاية.	٤-١- زيادة المعرفة والمهارات لدعم التقييم والتخطيط للحفاظ على النباتات، وتعزيز ظهور جيل جديد من المهنيين الشباب في مجال الحفاظ على النباتات.
	٤-٢- دعم دمج الحفاظ على النباتات في إدارة المناطق المحمية.
	٤-٣- دعم الإجراءات الابتكارية للحفاظ على المجتمعات المهمة من النباتات بالعمل مع أصحاب الأراضي والمديرين.
٥- تعزيز مجتمع الحفظ الإقليمي من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعارف بين الجهات المستفيدة عبر المنطقة الساخنة.	٥-١- دعم عمليات التعلم الإقليمية والموضوعية لمنظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية.
	٥-٢- دعم المستفيدين (الجهات التي تلقت المنح) لتفهم الاتفاقيات والعمليات الدولية والمشاركة فيها.
٦- توفير القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعال لاستثمار الصندوق من خلال فريق التنفيذ الإقليمي.	٦-١- بناء جمهور واسع من جماعات المجتمع المدني العاملة عبر الحدود المؤسسية والسياسية نحو تحقيق أهداف الحفاظ المشتركة الموصوفة في ملف النظام البيئي.
	٦-٢- العمل كوحدة اتصال للشبكات ذات الصلة في جميع أنحاء المتوسط من أجل تنسيق الاستثمارات وتوجيه تمويل جديد للقضايا والمواقع ذات الأولوية.

التوجه الاستراتيجي ١. دعم المجتمع المدني لإشراك أصحاب المصلحة في إظهار نُهُج متكاملة للحفاظ على التنوع الحيوي في المناطق الساحلية

التركيز الرئيسي والتبرير والتأثير

ويتناول هذا التوجه الاستراتيجي بعض المواقع والنظم البيئية الأكثر تهديداً في المنطقة الساخنة: تلك الموجودة في المنطقة الساحلية. إن النظم البيئية الساحلية تتعرض لضغوط متزايدة من النمو السكاني والهجرة ونمو السياحة والتحضر المرتبط بذلك والضغط على الموارد الأرضية والمائية. وتتمثل التهديدات المحددة في المنطقة الساحلية فيما يلي: (١) الاستغلال المفرط المباشر للتنوع الحيوي؛ (٢) الأضرار المباشرة للمواقع من خلال تحويل الموائل الساحلية إلى أراضي مكثفة الزراعة وأراضي لأجل البناء والبنية التحتية؛ و (٣) الإجراءات التي تتم خارج المواقع الرئيسية ولكنها تؤثر على هذه المواقع، مثل استخراج المياه، وإلقاء النفايات الصلبة وتلوث المياه.

التركيز الجغرافي

نظراً للطبيعة المكثفة والواسعة الانتشار للتهديدات التي تتعرض لها العديد من المناطق الساحلية المهمة للتنوع الحيوي، فإن معظم الإجراءات في إطار هذا التوجه الاستراتيجي ستركز على الحفاظ على مناطق محددة مهمة للتنوع الحيوي ذات أولوية عالية حيث تكون العناصر الرئيسية للتنوع الحيوي (أي الأنواع المهددة والنظم البيئية) تحت الضغط وأيضاً حيثما يوجد احتمال واقعي لإحداث تغيير.

لقد تم تحديد المناطق المهمة للتنوع الحيوي ذات الأولوية في إطار هذا التوجه الاستراتيجي من مجموعة فرعية مكونة من ١٦٥ منطقة مهمة ساحلية تشمل أراض يقل ارتفاعها عن ٣٠٠ متر وتبعد أقل من ٢٠ كيلومتراً من الساحل. ثم تم تصنيف المناطق الساحلية المهمة للتنوع الحيوي وفقاً لأهميتها الحيوية ومستوى التهديد (باستخدام التصنيفات التي وضعها المشاركون في ورشات العمل الوطنية "التشاورية"). كما تم تقييم المواقع من أجل جدوى إجراءات المحافظة على البيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الأمني (أدى انعدام الأمن إلى استبعاد ثلاثة مواقع في شرق ليبيا، على سبيل المثال) والفرص المتاحة للاستثمار ووجود شركاء من المجتمع المدني. واستناداً على هذه المعايير، تم تحديد ٣١ منطقة مهمة للتنوع الحيوي في تسع دول كأولويات لدعم الصندوق (الجدول ١٣-٢، الشكل ١٣-١).

الجدول ١٣–٢ المناطق الساحلية المهمة للتنوع الحيوي ذات الأولوية للدعم من الصندوق في إطار التوجه الاستراتيجي ١

الدولة	رمز المنطقة المهمة للتنوع الحيوي	اسم المنطقة المهمة للتنوع الحيوي
ألبانيا	ALB04	Gjiri i Sarandës - Parku Kombëtar Butrint
ألبانيا	ALB10	Liqeni i Shkodrës – Lumi i Bunës-Velipojë - Vau i Dejës
ألبانيا	ALB05	Gjiri i Vlorës - Gadishulli i Karaburunit - Ishulli i Sazanit -Mali i Çikës
الجزائر	DZA14	Djebel Chenoua جبل شنوة
الجزائر	DZA22	El Kala-Tarf القالة– اقليم الطارف
الجزائر	DZA39	Parc national de Taza محمية تازة الوطنية (الحظيرة الوطنية لتازة جيجل)
الجزائر	DZA43	Presqu'île de l'edough شبه جزيرة أيدوغ
الرأس الأخضر	CPV04	Boavista praias
الرأس الأخضر	CPV05	Costa de Fragata
الرأس الأخضر	CPV14	Ilhéu Raso
الرأس الأخضر	CPV10	Ilha de Santa Luzia
مصر	EGY06	Omayed Biosphere Reserve محمية العميد للمحيط الحيوي
مصر	EGY07	Ras El Hekma Coastal Dunes الكثبان الساحلية في رأس الحكمة
مصر	EGY09	Sallum Gulf خليج السلّوم
مصر	EGY10	Western Mediterranean Coastal Dunes الكثبان الساحلية في غرب المتوسط
ليبيا	LBY06	Farwa فروا
ليبيا	LBY11	Karabolli القرابوللي
جمهورية الجبل الأسود	MNE03	Delta Bojane
جمهورية الجبل الأسود	MNE05	Katici, Donkova i Velja Seka
المغرب	MAR46	محمية سوس–ماسة وأغلو الوطنية (المنتزه الوطني لسوس ماسة) Parc National de Souss-Massa et Aglou
تونس	TUN03	Archipel de Zembra أرخبيل الزمبرة / أرخبيل الجامور
تونس	TUN31	Îles Kuriat جزر قرياط
تونس	TUN27	Golfe de Boughrara خليج بوغرارة
تونس	TUN33	جبل الناطور وبحيرة غار الملح الشاطئية Jbel Nadhour et Lagune de Ghar El Melh
تونس	TUN60	Sebkhet Sejoumi سبخة السيجومي
تركيا	TUR44	Büyükçekmece Lake
تركيا	TUR47	Ceyhan Delta
تركيا	TUR70	Gediz Delta
تركيا	TUR91	Karaburun ve Ildir Strait Islands
تركيا	TUR114	Lesser Menderes Delta
تركيا	TUR142	Uluabat Lake

الشكل ١٣-١ خريطة المناطق المهمة للتنوع الحيوي الساحلية ذات الأولوية للدعم المقدم من الصندوق في إطار التوجه الاستراتيجي ١

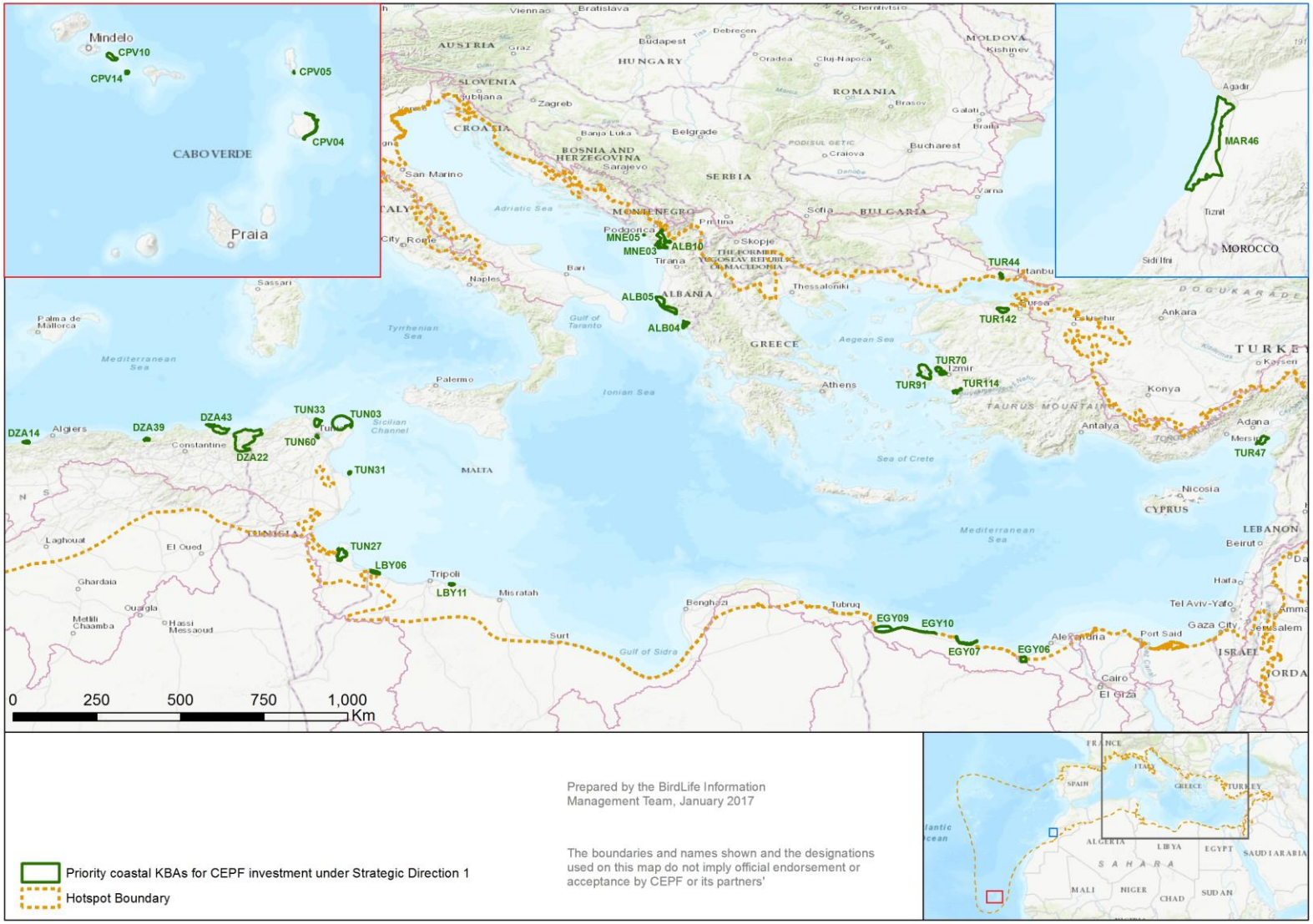

الأولوية الاستثمارية ١-١: إشراك أصحاب المصلحة المحليين في إجراءات الحفاظ التي تتطرق إلى التهديدات للعناصر الرئيسية للتنوع الحيوي في المناطق المهمة للتنوع الحيوي ذات الأولوية في المناطق الساحلية

وعادة ما يستخدم السكان المحليون النظم البيئية الساحلية لمصايد الأسماك والزراعة والصيد. ويمكن أيضاً استخراج موارد أخرى، مثل الرمل والحصى، وقد تكون هناك استخدامات غير استغلالية، مثل الاستخدام الترفيهي الذي، مع ذلك، يهيئ اضطرابات ومشاكل أخرى. إن الإجراءات المتخذة في إطار هذه الأولوية الاستثمارية ستشمل التفاوض على التغييرات في الممارسات الضارة ودعم التغييرات في نظم الإدارة من خلال تحسين التخطيط والتوعية وتنفيذ القواعد المتفق عليها. كما ستشجع على الاستخدام المستدام حيثما أمكن، ويمكن أن تُدخِل استخدامات جديدة تزيد من قيمة الموقع لأصحاب المصلحة المحليين.

الأولوية الاستثمارية ١-٢: إشراك أصحاب المصلحة ضمن القطاع الخاص في تبني ممارسات مستدامة تقدم آثاراً إيجابية للحفاظ في المناطق المهمة للتنوع الحيوي ذات الأولوية في المناطق الساحلية

إن التهديدات التي تتعرض لها الأنواع والنظم البيئية في المناطق الساحلية تكون ناجمة إلى حدٍ كبير من استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية واستخدامات الأراضي المرتبطة بالسياحة والتوسع الحضري، واستخدام الأراضي الترفيهية، والتصنيع، وتطور البنية التحتية. إن قيمة المنطقة الساحلية لهذه الاستثمارات تستمد جزئياً من نوعية البيئة الطبيعية بما في ذلك المياه النظيفة والمساحات الخضراء والبحار والشواطئ النظيفة. ولذلك، فإن القطاع الخاص له مصلحة في تحسين إدارة البيئة، والتحدي الذي يواجه الحفاظ هو مواءمة أولويات الحفاظ (المحافظة على الأنواع والنظم البيئية المهددة بالانقراض في المواقع ذات الأولوية) مع مصالح القطاع الخاص. لقد دلت التجربة من المرحلة الأولى على أنه كلما كانت الشركات أصغر حجماً وأكثر محليةً كانت أكثر تقارباً واحتمال استجابتها أكثر. وبناء على ذلك، ستكون هذا النقاط هي موضوع التركيز في إطار هذه الأولوية الاستثمارية.

ومن المرجح أن تنفذ الإجراءات بموجب هذه الأولوية الاستثمارية بالتزامن مع تلك الواردة في إطار الأولوية الاستثمارية ١-١، وقد تشمل إقامة علاقات تعاونية مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تشجيع ممارسات أكثر استدامة (مثل تحسين استخدام المياه والاستخدام الترفيهي ...الخ) وتقديم الدعم المالي للحفاظ كجزء من ضمان بيئة طبيعية سليمة.

وقد تكون هذه الأولوية الاستثمارية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمناطق المحمية في المنطقة الساحلية حيث تكون الجهات الفاعلة في القطاع الخاص مستعدة للمساهمة في تكاليف الإدارة أو دعم حفظ الموقع.

الأولوية الاستثمارية ١-٣: دعم المجتمع المدني في التعامل مع الحكومات المحلية أو الوطنية لإدراج حفظ التنوع الحيوي في عمليات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واستخدام الأراضي وتخطيط التنمية

في حين أن إجراءات الحفاظ على مستوى الموقع وإشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص سوف يعالج احتياجات حفظ الأنواع والمواقع ذات الأولوية المحددة، فإن القرارات الحكومية بشأن تخطيط وتقسيم استخدام الأراضي والتنمية لها أهمية خاصة في المنطقة الساحلية، لأنها تخضع لضغوط شديدة من استثمارات القطاع الخاص ومخططات الحكومة. وتتيح نتائج المشروعات من المرحلة الأولى والإجراءات المتوقعة بموجب الأولويات الاستثمارية ١-١ و١-٢ فرصة للتأثير على صنع القرار الحكومي على مستوى خطط التنمية الإقليمية وتقسيم استخدام الأراضي. ففي حين أن الجزء الأكبر من الموارد في إطار هذا التوجه الاستراتيجي سيتم تخصيصه إلى الأولويات الاستثمارية ١-١ و١-٢، فإن الصندوق سوف يدعم أيضاً منظمات المجتمع المدني للتفاعل مع عمليات التخطيط الحكومية حيثما وجدت فرص واضحة للقيام بذلك.

وسيتاح دعم الصندوق في إطار هذه الأولوية الاستثمارية لعمليات التخطيط والإدارة الساحلية عندما تحتوي المنطقة المعنية على منطقة واحدة أو أكثر من المناطق الرئيسية، سواء أعطيت أم لم تُعطَ هذه المناطق الرئيسية الأولوية للعمل القائم على الموقع بموجب الأولويات الاستثمارية ١-١ و١-٢.

التوجه الاستراتيجي ٢. دعم الإدارة المستدامة لمساقط المياه من خلال نُهُج متكاملة لحفظ التنوع الحيوي المهدد للمياه العذبة

التركيز الرئيسي والتبرير والتأثير

إن قرابة ثلث الأنواع المهددة بالانقراض بشكل حرج الموجودة في المنطقة الساخنة هي حيوانات ونباتات المياه العذبة. وهي توجد في طيف واسع من النظم البيئية للمياه العذبة، بما في ذلك الأنهار والبحيرات وأنظمة الكهوف الكارستية ومجاري المياه الموسمية الصحراوية سريعة الزوال والمستنقعات الساحلية. إن الحاجة إلى المياه العذبة لأغراض الزراعة والاستهلاك البشري هي أحد الأسباب الأكثر إقناعا لأجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن النظم البيئية للمياه العذبة في المنطقة الساخنة غير ممثلة تمثيلاً جيداً في شبكات المناطق المحمية الوطنية، وهي تتعرض لضغوط من الاستخدام المفرط والتلوث، وأن الأنواع التي تعيش فيها تعاني من الإفراط في الاستغلال والإزعاج. ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه المشاكل.

إن بعض الإجراءات المطلوبة لمعالجة هذه المشاكل تكون ذات نطاق وطني أو دولي، ولا يمكن معالجتها بفعالية من قبل منظمات المجتمع المدني. بيد أن استثمارات الصندوق في المرحلة الأولى أظهرت أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تكون فعالة عند العمل في مواقع محددة أو مع السلطات الحالية مثل وكالات إدارة المناطق المحمية أو الوكالات المكلفة بإدارة أحواض الأنهار أو بحفظ

موارد المياه. وبمجرد الاتفاق على الاستخدام المستدام للموارد المائية، يمكن أن تكون هناك مواءمة قوية بين احتياجات التنوع الحيوي المهددة والتنمية البشرية (على سبيل المثال، لتوفير إمدادات كافية من المياه النظيفة).

التركيز الجغرافي

لقد حدثت تحسينات كبيرة في تحديد مساقط المياه في المنطقة الساخنة مما سمح بتحديد ١٠٠ منطقة من مناطق إدارة مساقط المياه (CMZs). وقد تم تصنيف هذه المناطق وفقاً لأهميتها الحيوية مما أدى لإصدار قائمة مختصرة من ٤١ منطقة. ومن ثم تم تعيين درجة التهديد والنتيجة الكلية لهذه القائمة المختصرة بناء على الحاجة إلى التمويل واحتياجات الإدارة وقدرات المجتمع المدني والجدوى التشغيلية والمواءمة مع الأولويات الوطنية إضافة إلى فرص المحافظة على البيئة على مستوى المناظر الطبيعية. واستناداً إلى هذه الدرجات، أعطيت الأولوية لأفضل ٢٤ منطقة من هذه القائمة لأجل الدعم من الصندوق (الشكل ١٣-٢، الجدول ١٣-٣).

الأولوية الاستثمارية ٢-١: تعزيز قاعدة المعارف بشأن التنوع الحيوي للمياه العذبة وأهمية خدمات النظم البيئية للمياه العذبة

إن المعلومات المتعلقة بتوزع ومجتمعات وتهديد التنوع الحيوي في المياه العذبة ضمن مناطق إدارة مساقط المياه (CMZs) ذات الأولوية غير كافية، في الكثير من الحالات، لأجل السماح بتحديد المواقع الأكثر إلحاحا لأجل إجراءات الحفاظ، أو أن تعتبر بمثابة خط أساس يمكن من خلاله الحكم على التحسينات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيم الحيوية والاجتماعية والاقتصادية لخدمات النظم البيئية من مساقط المياه التي لم تتعرض لأي تخريب ليست مفهومة جيداً ولا تحظى بتقدير واسع من قِبل صانعي القرار. إن الصندوق سيدعم المستفيدين من المنح لجمع هذه المعلومات كخطوة أولى نحو اتخاذ إجراءات المحافظة على البيئة.

الأولوية الاستثمارية ٢-٢: اتخاذ إجراءات للحد من التهديدات وتحسين إدارة مواقع مختارة في مساقط المياه العذبة ذات الأولوية بمشاركة أصحاب المصلحة المحليين

من المرجح أن تكون منظمات المجتمع المدني المدعومة بمنح الصندوق قادرة على اتخاذ إجراءات مباشرة للحفاظ في مواقع محددة، حيث يمكن للعمل مع الجهات الإدارية أو أصحاب المصلحة المحليين أن يؤدي إلى تغيير السلوك والحد من تأثير تهديدات محددة.

الأولوية الاستثمارية ٢-٣: التعامل مع الحكومة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم الممارسات المتكاملة لإدارة أحواض الأنهار التي تحد من التهديدات التي يتعرض لها التنوع الحيوي في مناطق إدارة مساقط المياه (CMZs) ذات الأولوية

على الرغم من أن المستوى الأنسب للعمل المباشر من قبل منظمات المجتمع المدني هو في مواقع محددة بوضوح، فإن الربط بين أنظمة المياه العذبة يجعل من المرجح جدا أن هناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات على مستوى أحواض الأنهار لمعالجة المشاكل المتعلقة بنوعية المياه وحجم المياه وتدفقها وباضطراب الموائل. وسيشمل ذلك التأثير على الجهات الفاعلة، سواء من الحكومة أو القطاع الخاص، الذين يشاركون في هذه القضايا أو لديهم السلطة للتأثير عليها.

الشكل ١٣-٢ خريطة مناطق إدارة مساقط المياه (CMZs) ذات الأولوية للدعم المقدم من الصندوق في إطار التوجه الاستراتيجي ٢

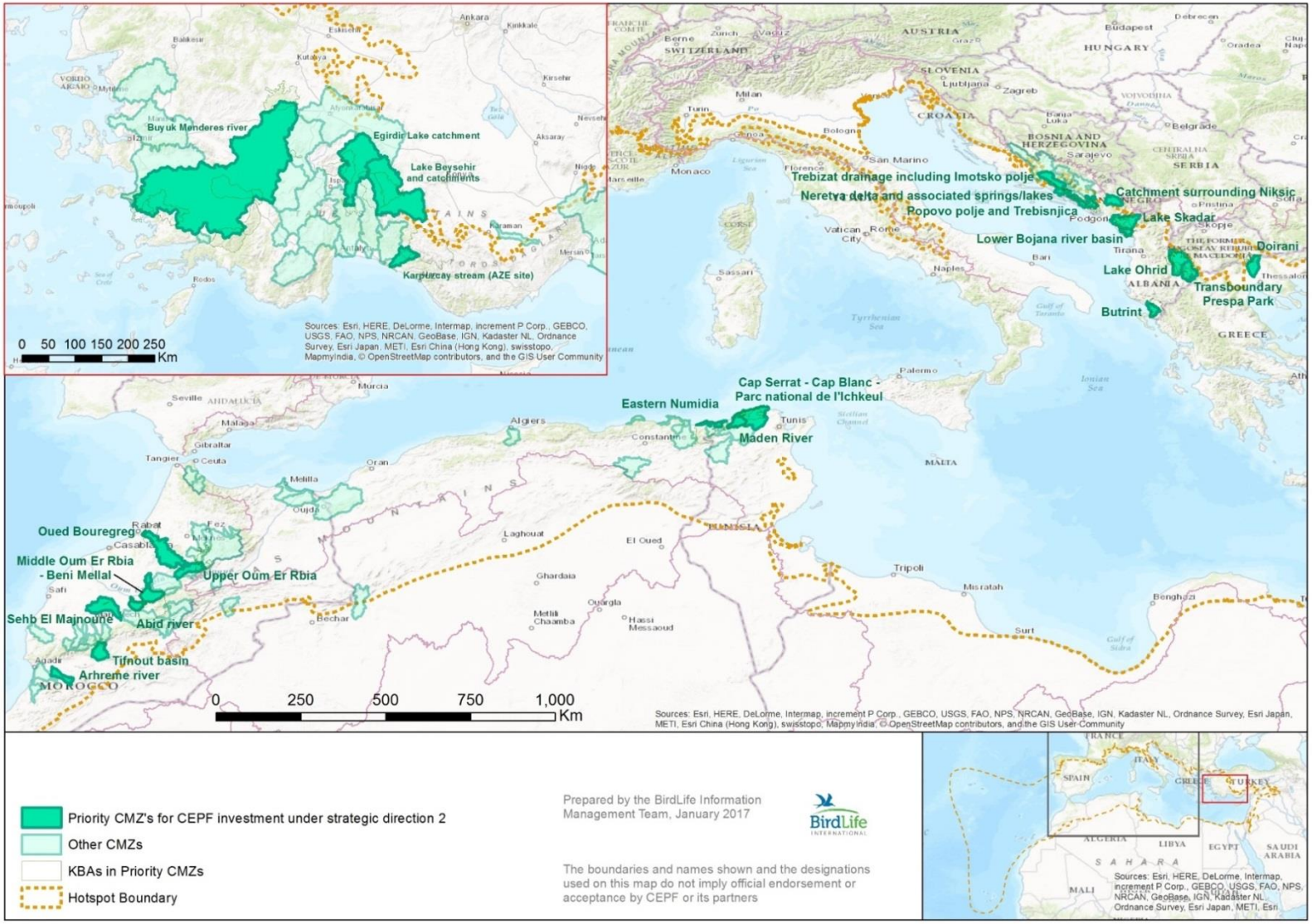

الجدول ١٣-٣ مناطق إدارة مساقط المياه (CMZs) ذات الأولوية للدعم المقدم من الصندوق في إطار التوجه الاستراتيجي ٢

الدولة	منطقة إدارة مساقط المياه (CMZ)
ألبانيا	Lake Butrint catchment
ألبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، اليونان*	Prespa Lake catchment
ألبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	Lake Ohrid catchment
ألبانيا، جمهورية الجبل الأسود	Lake Skadar catchment
ألبانيا، جمهورية الجبل الأسود	Lower Bojana river basin
الجزائر	Eastern Numidia
البوسنة والهرسك	Trebizat drainage including Imotsko polje
البوسنة والهرسك	Popovo polje and Trebišnjica
البوسنة والهرسك، كرواتيا*	Neretva delta and associated springs/lakes including Hutovo Blato
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، اليونان*	Doirani Lake catchment
جمهورية الجبل الأسود	Catchment surrounding Niksic
المغرب	Abid river
المغرب	Arhreme river
المغرب	Middle Oum Er Rbia - Beni Mellal
المغرب	Oued Bouregreg
المغرب	Sehb El Majnoune
المغرب	Tifnout basin
المغرب	Upper Oum Er Rbia
تونس	Cap Serrat - Cap Blanc - Parc national de l'Ichkeul
تونس	Maden River
تركيا	Büyük Menderes River
تركيا	Eğirdir Lake catchment
تركيا	Karpuzcay stream
تركيا	Lake Beysehir catchment

ملاحظة: * = دولة غير مؤهلة للحصول على دعم الصندوق.

التوجه الاستراتيجي ٣. تعزيز المحافظة على الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي اللازمة لحفظ التنوع الحيوي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الممرات ذات الأولوية وذات القيم المرتفعة من النواحي الثقافية والتنوع الحيوي

التركيز الرئيسي، والتبرير والتأثير

لقد تطور التنوع الحيوي المتوسطي مع ممارسات استخدام الأراضي البشرية على مدى عدة آلاف من السنين، إلى حد أن العديد من الأنواع المهددة تعتمد على الموائل التي تكون لأنشطة الزراعة أو الرعي الموسمية أو الجمع الموسمي للمنتجات البرية دور مساعد على استمرارها. ويمكن أن تصبح الأنواع التي تعتمد على هذه الأنظمة البشرية مهددة عندما يتم التخلي عن نظام إدارة راسخ ويحدث تعاقب للغطاء النباتي عندما تتغير الممارسات المستدامة التقليدية وتسبب التدهور والتعرية (على سبيل المثال، الرعي الجائر)، أو عندما تحل الممارسات الحديثة في الزراعة واستخدام الأراضي، بما في ذلك استخدام الري والمواد الكيميائية الزراعية محل الممارسات التقليدية وتؤدي للقضاء على فرصة التنوع الحيوي البري للتعايش مع النظم الزراعية. وفي إطار هذا التوجه الاستراتيجي، سيدعم الصندوق منظمات المجتمع المدني للعمل مع مديري الأراضي المحليين والشركات المحلية لريادة طرق مبتكرة للحفاظ على عناصر الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي التي تعتبر مهمة للتنوع الحيوي.

التركيز الجغرافي

تستمر الإدارة التقليدية في جميع أنحاء المنطقة، غالباً في الأماكن الريفية المتأثرة بالهجرة والتهميش والفقر. ولتحقيق أقصى قدر من قيمة المشاريع في إظهار النُهُج المبتكرة لإدارة الأراضي، اختيرت أربعة ممرات حيث لا تزال عناصر نظم الإدارة التقليدية هي الاستخدام الرئيسي للأراضي (الجدول ١٣-٤، الشكل ١٣-٣). كما أن اختيار هذه الممرات أتاح الفرص لاستكمال التمويل من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM) ومؤسسة مافا (MAVA) .

الجدول ١٣-٤ الممرات ذات الأولوية للدعم المقدم من الصندوق في إطار التوجه الاستراتيجي ٣

الممر	الدول	مساحة الممر (كم^2)	عدد المناطق المهمة للتنوع الحيوي (KBAs)
وادي العاصي وجبال شرق المتوسط	تركيا، سورية، لبنان، الأردن، فلسطين*	38,433	65
جبال الأطلس	المغرب	106,691	44
جبال الأطلس التلّيّة والظهرية	تونس، الجزائر	82,633	50
جبال طوروس	تركيا	167,530	107

ملاحظة: * = الدولة غير مؤهلة للحصول على دعم الصندوق.

الأولوية الاستثمارية ٣-١: دعم المجتمعات المحلية لزيادة الفوائد التي تتلقاها من المحافظة على الممارسات التقليدية والاستخدامات الزراعية واستخدامات الأراضي بشكل صديق للتنوع الحيوي وتعزيزها

إن جوهر هذا التوجه الاستراتيجي هو العمل مع مديري الموارد التقليدية لتمكينهم من تعزيز سبل معيشتهم من خلال الحفاظ على الممارسات التقليدية الغنية بالتنوع الحيوي. ويتمثل النهج الرئيسي في تمكين مستخدمي الموارد من زيادة دخلهم، من خلال إدخال تحسينات على تجهيز وتسويق المنتجات، بما في ذلك من خلال إصدار الشهادات ووضع العلامات، فضلاً عن استكشاف فرص مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية وتمكين مستخدمي الموارد من الحصول على الدعم الحكومي. إن الدروس المستفادة من القيود المفروضة على نهج وضع العلامات البيئية وأهمية تأمين الوصول إلى الأسواق ستفيد في تقييم المشاريع المقترحة للتمويل في إطار هذه الأولوية الاستثمارية.

الأولوية الاستثمارية ٣-٢: تعزيز الوعي بين أفراد المجتمع المحلي وصانعي القرارات من الحكومة بقيمة الممارسات التقليدية واستخدامات الأراضي بشكل صديق للتنوع الحيوي لأجل ضمان الاعتراف بها ودعمها

رغم أن مستخدمي ومديري الموارد سيكونون هم المستفيدون الرئيسيون من المشاريع في إطار هذا التوجه الاستراتيجي، فمن المهم أيضاً تعزيز أهمية ومنطقية الممارسات التقليدية الصديقة للتنوع الحيوي فيما بين مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة على مستوى الحكومات المحلية حيث أنه سيكون لها دور مهم في تشجيعها واستدامتها. كما يمكن أن تكون هذه الجهات قادرة على دعم تشكيل مجموعات المستخدمين، ودعم طلبات هذه المجموعات للحصول على المنح والخدمات الحكومية. وحيثما توجد مبادرة في منطقة محمية، فقد يكون مدير المنطقة المحمية في وضع يسمح له بتشجيع الإدارة التعاونية للموارد الطبيعية. وأخيراً، قد يكون لقادة المجتمعات المحلية تأثير قوي على القرارات الفردية لمستخدمي الموارد بشأن ما إذا كانوا سيواصلون أو يتخلون عن الممارسات التقليدية.

الأولوية الاستثمارية ٣-٣: تشجيع أصحاب الأعمال في السلسلة التجارية على دعم وتشجيع الممارسات التقليدية واستخدامات الأراضي بشكل صديق للتنوع الحيوي

تلعب الشركات التي تشتري وتبيع منتجات الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي دوراً رئيسياً في ضمان استدامة هذا النهج القائم على الحوافز وفي توفير الهياكل الأساسية التي يمكن من خلالها إشراك عدد كبير من مستخدمي الموارد، والسماح له بتحقيق تأثير على مستوى الممر أو المنطقة المهمة للتنوع الحيوي أو مجتمعات الأنواع. ومن شأن إشراك ودعم الفاعلين في السلسلة التجارية أن يمكِّن في رفع النُهُج الإيضاحية الناجحة التي يسهل تيسيرها بدعم الصندوق، وأن يستمر ذلك على المدى الطويل.

الشكل ١٣–٣ خريطة الممرات ذات الأولوية للدعم المقدم من الصندوق في إطار التوجه الاستراتيجي ٣

التوجه الاستراتيجي ٤. تعزيز مشاركة المجتمع المدني في دعم الحفاظ على النباتات المعرضة للانقراض بشكل حرج أو ذات نطاق الانتشار المحدود للغاية

التركيز الرئيسي والتبرير والتأثير

إن منطقة حوض المتوسط تُحدد أساساً استناداً إلى وجود مجتمعاتها النباتية الفريدة، مع عدد كبير بشكل استثنائي من النباتات المتوطنة. في حين أن النباتات سوف تستفيد مع الأنواع الأخرى من استثمارات الصندوق تحت التوجهات الاستراتيجية ١ و٢ و٣، فإن مستوى التهديد ونقص الاهتمام لاحتياجات محددة للحفاظ على النباتات حتى الآن سيبرر توجه استراتيجي منفصل يركز على هذه المجموعة. وبالإضافة إلى دعم إجراءات المحافظة المباشرة على البيئة، فإن المشاريع في إطار هذا التوجه الاستراتيجي ستعزز أيضا من المعرفة والمهارات النباتية للعلماء وخبراء الحفاظ ومديري الأراضي.

إن النطاق المحدود ومتطلبات الموئل المحددة جداً لبعض النباتات المهددة يعني أن الحفاظ عليها يمكن معالجته بفعالية من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة على أرض الواقع بموارد محدودة، وغالباً ما تكون في شراكة مع مدراء المناطق المحمية أو أصحاب الأراضي المحليين. فمن بين ٢٥٠٠٠ نوع نباتي يوجد داخل المنطقة الساخنة، فإن تقديم المنح من الصندوق سيركز على الأنواع المهددة بالانقراض بشكل حرج و الأنواع المتوطنة المحصور تواجدها ضمن نطاق محدود.

الأولوية الاستثمارية ٤-١: زيادة المعرفة والمهارات اللازمة لدعم التقييم والتخطيط للحفاظ على النباتات، وتعزيز ظهور جيل جديد من المهنيين الشباب في مجال الحفاظ على النباتات

أحد التحديات في مواصلة عملية تحديد المناطق النباتية المهمة، وتقييم حالة الحفاظ على النباتات، واتخاذ إجراءات لحفظها، هو محدودية عدد الأشخاص في المنطقة الذين يتمتعون بالمهارات النباتية اللازمة. إن الصندوق سيقدم الدعم للمشاريع التي لها عنصر قوي في تطوير المهارات النباتية العملية، بما في ذلك المسح، والحماية في عين المكان للمواقع الطبيعية، وفي بعض الحالات الحماية خارج الموقع الطبيعي. وسيشمل ذلك العمل مع المؤسسات التعليمية التقليدية (أي الجامعات ومعاهد البحوث ...الخ)، إضافة إلى العمل على تحسين مهارات المجموعات الأخرى التي يمكن أن تسهم في حفظ النباتات، بما في ذلك مدراء المناطق المحمية، وأعضاء الجمعيات التطوعية ومديري الأراضي.

الأولوية الاستثمارية ٤-٢: دعم دمج الحفاظ على النباتات في إدارة المناطق المحمية

كثيراً ما تقع تجمعات النباتات المهددة ضمن المناطق المحمية، ولكنها لا تزال مهددة لأن الإدارة (أو عدم وجودها) لا تعالج احتياجاتها الخاصة بالحفاظ. وسيعمل المستفيدون من الصندوق مع مديري المناطق المحمية لتحديد التهديدات والحلول الممكنة، ويتضمن إجراءات محددة للمحافظة على النباتات المهددة بالانقراض في خطط الإدارة للمناطق المحمية.

الأولوية الاستثمارية ٤-٣: دعم الاجراءات الابتكارية للحفاظ على المجتمعات المهمة من النباتات بالعمل مع أصحاب الأراضي والمديرين

يعيش العديد من المجتمعات النباتية المهددة في المناطق الطبيعية الخاضعة للإدارة خارج المناطق المحمية، ويحتمل أن تكون مهددة بتغييرات في ممارسات استخدام الأراضي. إن المستفيدين من الصندوق سيعملون مع مستخدمي الأراضي ومالكيها لتحديد التهديدات وتعزيز ممارسات الإدارة المحسنة للحفاظ على مجتمعات النباتات النادرة.

التوجه الاستراتيجي ٥. تعزيز مجتمع الحفاظ الإقليمي من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعارف بين الجهات المستفيدة عبر المنطقة الساخنة

التركيز الرئيسي والتبرير والتأثير

مع تركيز التوجهات الاستراتيجية الأربعة الأولى على إجراءات المحافظة على البيئة داخل الدول، هناك حاجة لتيسير التفاعلات على المستوى الإقليمي وتبادل الدروس المستفادة ونُهُج الممارسات الجيدة التي طورتها الجهات المستفيدة وإقامة روابط بين منظمات المجتمع المدني حول حوض المتوسط. ومن المتوقع أن تسهم هذه التدخلات في تنمية مجتمع إقليمي من منظمات الحفاظ التي يمكن أن توفر الدعم المتبادل لأعضائها بعد نهاية مرحلة استثمار الصندوق.

هناك العديد من المبادرات في المناطق الساخنة المعنية بالعلوم الحيوية والبيئة والاستدامة، مما أدى إلى عدد كبير من المؤتمرات والاجتماعات والمنشورات والتشبيك المباشر والندوات عبر الإنترنت وغيرها من الفرص للمشاركة والتعلم. غير أن مشاركة المنظمات الشعبية في هذه الفعاليات غالباً ما تكون سلبية أو محدودة، بسبب الحواجز المختلفة، بما في ذلك نقص المعلومات عن الفرص المتاحة ونقص التمويل لحضور الاجتماعات ومحدودية الإلمام بالقضايا والنُهُج التي تتم مناقشتها. وبسبب هذه الحواجز، قد تفتقر منظمات المجتمع المدني المحلية التي تحضر الاجتماعات إلى الثقة أو المهارات للمشاركة بشكل فعال، وبالتالي تفشل في الاستفادة منها أو في طرح أفكارها.

ومن شأن تقديم المنح في إطار هذا التوجه الاستراتيجي، الذي سيشمل نسبة صغيرة نسبياً من الميزانية الإجمالية، أن يتيح لفريق التنفيذ الإقليمي العمل مع الجهات المستفيدة لتحديد الفرص لتنظيم أحداث إقليمية مخصصة والسماح للمستفيدين بالمشاركة في الفعاليات التي تنظمها منظمات أخرى. وبالإضافة إلى التمويل، سيعمل فريق التنفيذ الإقليمي مع الجهات المستفيدة لضمان استعدادها للمشاركة في الفعاليات وزيادة الفائدة التي تحصل عليها من هذه النشاطات. وسيكمّل هذا التوجه الاستراتيجي الأنشطة الرامية إلى تسهيل تبادل الخبرات وأنشطة بناء القدرات التي ستدمج قدر الإمكان في كل منحة من الصندوق.

الأولوية الاستثمارية ٥-١: دعم عمليات التعلم الإقليمية والموضوعية لمنظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية

توفر هذه الأولوية فرص للعمل مع مجموعة من المستفيدين عبر المناطق الفرعية أو كامل المنطقة الساخنة لتحديد موضوعات للأحداث على التعلم المشتركة. وتشمل الموضوعات الممكنة إدارة المناطق الساحلية والمياه العذبة المهمة للتنوع الحيوي، والعمل مع إدارة الموارد التقليدية والحفاظ على النباتات. وسيكون من المهم ربط هذه المبادرات القائمة إما عن طريق إضافة عناصر بناء القدرات للمؤتمرات الحالية أو من خلال دعوة أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتبادل خبراتهم. وقد تركز المواضيع أيضا على العمل مع المجتمعات المحلية، أو المشاركة مع الحكومة أو القطاع الخاص. ومن شأن استضافة الأحداث في المواقع الميدانية للجهات التي تلقت المنح أن تهيء فرصاً للتعلم بالنسبة للمنظمة المضيفة فضلاً عن المشاركين المدعوين.

الأولوية الاستثمارية ٥-٢: دعم الجهات التي تلقت المنح لفهم الاتفاقيات والعمليات الدولية والمشاركة فيها

إن التمويل في إطار هذه الأولوية يسمح لصندوق بدعم المستفيدين للتعامل مع العمليات الدولية والإقليمية، بما في ذلك اجتماعات الاتفاقيات الدولية والعمليات الوطنية ذات العلاقة (على سبيل المثال، اتفاقية التنوع الحيوي CBD، ناتورا ٢٠٠٠، أهداف التنمية المستدامة SDGs، الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية، ...الخ) والمؤتمرات المهمة أو غيرها من الأماكن التي تكون مشاركتهم فرصة للتعلم وفرصة للتأثير على القرارات التي تؤثر على الحفاظ في دولهم. وهناك عدد من العمليات والاتفاقيات الإقليمية (على سبيل المثال، اتفاقية برشلونة والشراكة الأورو-متوسطية، وشبكة MedPAN، ...الخ) التي تعتبر مهمة لقيادة العمليات السياسية، ولكن المجتمع المدني المحلي في كثير من الأحيان يجد صعوبة في المشاركة في. مشاريع في إطار هذه الأولوية الاستثمارية، أن يساعد منظمات المجتمع المدني على فهم هذه الآليات، وتحديد الفرص التي توفرها لهم والاستفادة منها.

التوجه الاستراتيجي ٦. توفير القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعال لاستثمار الصندوق من خلال فريق التنفيذ الإقليمي

التركيز الرئيسي والتبرير والتأثير

لقد خلص تقييم مستقل لبرنامج الصندوق العالمي إلى أن فرق التنفيذ الإقليمية تكون فعالة بشكل خاص في ربط عناصر الملفات التشخيصية الشاملة المتكاملة رأسيا، مثل المشاريع الكبيرة والأنشطة الشعبية الأصغر والمبادرات المتعلقة بالسياسات والتعاون الحكومي والتمويل المستدام. وقد تم توحيد مسؤوليات هذه الفرق لتحديد أهم جوانب مهامها.

وفي كل منطقة ساخنة يستثمر الصندوق فيها، فإنه يقوم بدعم فريق التنفيذ الإقليمي لأجل تحويل الخطط في ملف النظام البيئي إلى ملف تشخيصي متماسك من المنح التي تتجاوز في تأثيرها مجموع أجزائه. ويتكون كل فريق تنفيذ إقليمي من منظمة أو أكثر

من منظمات المجتمع المدني النشطة في المنطقة الساحنة. ويمكن أن يكون فريق التنفيذ الإقليمي اتحاداً لمنظمات المجتمع المدني أو منظمة رائدة واحدة تشرك الخبراء المحليين في الإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستثمار، من خلال لجنة تشاورية مثلاً.

الأولوية الاستثمارية ٦-١: بناء جمهور واسع من جماعات المجتمع المدني العاملة عبر الحدود المؤسسية والسياسية نحو تحقيق أهداف الحفاظ المشتركة الموصوفة في ملف النظام البيئي

سيختار الصندوق ويدعم فريق التنفيذ الإقليمي لأجل توفير القيادة الاستراتيجية والمعرفة المحلية من أجل بناء جمهور واسع من جماعات المجتمع المدني العاملة عبر الحدود المؤسسية والسياسية نحو تحقيق أهداف المحافظة الموصوفة في ملف النظام البيئي. وبالنظر إلى حجم وتعقيد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساحنة وبالنظر إلى الخطوط الاستراتيجية المقترحة سابقاً، حيث سيكون هناك حاجة إلى تعميم الحفاظ في التنمية وتعزيز مشاركة مجموعة أوسع من الشركاء، فإن فريق التنفيذ الإقليمي سيلعب دوراً حاسماً في دعم توحيد الشبكات على نطاق الحوض وتحديد فرص التمويل الإقليمية للاستفادة من استثمارات الصندوق واستكمالها.

الأولوية الاستثمارية ٦-٢: العمل كوحدة اتصال للشبكات ذات الصلة في جميع أنحاء المتوسط من أجل تنسيق الاستثمارات وتوجيه تمويل جديد للقضايا والمواقع ذات الأولوية

إن حوض المتوسط فريد من نوعه داخل الملف التشخيصي العالمي للصندوق، حيث أن هناك عدداً كبيراً من الدول غير مؤهلة للحصول على دعم من الصندوق، وفي الوقت نفسه توجد فرص تمويل كبيرة من مصادر التمويل متعددة الجنسيات والمصادر الوطنية والخاصة والعامة داخل هذه الدول، التي يساهم بعضها بالفعل إسهاماً كبيراً في تمويل أنشطة المجتمع المدني. وسيعمل فريق التنفيذ الإقليمي كمركز اتصال للتنسيق بين الشبكات القائمة مثل اتفاقيات برشلونة وبون ورامسار، فضلاً عن خطة بلو Plan Bleu.

١٤- الاستدامة

يعالج الملف الاستدامة بأربع طرائق:

النُهُج المتكاملة متعددة أصحاب المصلحة: تسهيل الشراكات بين المجتمع المدني والحكومات وقطاع الشركات هو أمر أساسي لاستدامة العمل في المواقع التي يتم فيها تمويل المشاريع.

تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني: تمكين منظمات المجتمع المدني المحلية من أن تصبح أكثر فعالية وأفضل في التخطيط والإدارة وتحصيل التمويل لأعمالهم

محاذاة تمويل الصندوق مع مصادر الدعم الأخرى: إن تمويل الصندوق يسد ثغرات التمويل ويكمّل الدعم المالي الأكبر المقدم من المصادر متعددة الأطراف والمصادر الثنائية إلى الوكالات الحكومية في المنطقة. لقد أتاح العمل من خلال اللجنة التشاورية

للصندوق والشركاء، مثل مؤسسة مافا ومؤسسة الأمير ألبرت الثاني، الاستفادة المثلى من أموال الصندوق والجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك التمويل الداعم والمكمل لمنح الصندوق من قِبَل المانحين الآخرين.

توسيع دور فريق التنفيذ الإقليمي: إن دور فريق التنفيذ الإقليمي يساهم في الاستدامة من خلال تقديم إدارة فعالة للمنح وبناء القدرات ذات العلاقة وإقامة الصلات مع الهيئات الحكومية وهيئات القطاع الخاص وتعزيز الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع والعمل مع الشركاء على آليات التمويل المبتكرة ذات المدى الطويل.

المصطلح الانكليزي	التعبير العربي	الدلالة
dry broadleaf forests	غابات عريضات الأوراق الجفافية	غابات وحراج تسودها أنواع شجرية ذات أوراق عريضة من ثنائيات الفلقة والمتحملة للجفاف فيزيولوجياً مثل أنواع السنديانيات واللوزيات البرية والأركانيا وسواها
coniferous forests	غابات مخروطية	غابات وحراج تتكون من أنواع شجرية من الأنواع المخروطية من الصنوبر أو الأرز أو الشوح أو السرو أو العرعر أو سواها
mixed forests	غابات مختلطة	غابات وحراج تتكون من مزيج من أنواع شجرية من ثنائيات الفلقة ومن الأنواع المخروطية المختلفة وفقاً للمنطقة الجغرافية
montane grasslands	الأراضي العشبية الجبلية	المروج التي تنمو في المرتفعات الجبلية غالباً أعلى من خط نمو الأشجار.
xeric shrublands	مناطق الشجيرات الجفافية	أراضي تسودها أنواع خشبية شجرية أو شجيرية مقاومة للجفاف والمناخ الحار مثل أنواع الأكاسيا والسدر
endemic	الأنواع المتوطنة	أنواع ينحصر وجودها الطبيعي في منطقة جغرافية محددة ضيقة أو واسعة الانتشار
flyways	مسار الهجرة	المسار التي تتبعه الطيور أثناء هجرتها السنوية بين مناطق التشتية ومناطق التفريخ والتكاثر وبالعكس
saproxylic beetles	الخنافس الرُمّيّة	مجموعة الخنافس التي تعتمد في غذائها وطور أو أكثر من أطور حياتها على الخشب الميت والمتحلل بشكل مباشر أو غير مباشر مثل أنواع الخنافس الحفارة أو خنافس أو سوسة الخشب
dung beetles	خنافس الروث	مجموعة الخنافس التي تعتمد في غذائها وطور أو أكثر من أطور حياتها على روث الحيوانات مثل أنواع الجُعَل أو خنافس الأرض
Dragonflies & damselflies	الرعّاشات واليعاسيب	مجموعتان من الحشرات قوية الطيران وتنمو حورياتها المفترسة في الماء
Watersheds	مساقط المياه	منطقة جغرافية ذات طبوغرافية تؤدي لتجميع مياه الهطولات المختلفة وتصريفها ضمن حدود المسقط حتى تصل إلى مجاري المياه شبه الدائمة أو الدائمة حتى وصولها إلى البحيرات أو البحار

CRITICAL ECOSYSTEM
PARTNERSHIP FUND